ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

جماعة الإخوان 1

رعاة التنظيم .. وشبكات العمل

www.ecsstudies.com

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

جماعة الإخوان

رعاة التنظيم .. وشبكات العمل

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمى

إشراف وتحرير
د.**دلال محمود**

المنسق العام
صفوه إيهاب

إخراج فني
إسلام علي

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المحتويات

4 **كلمة المركز**

6 **الافتتاحية**

8 **الإخوان وتركيا: تشابك المصالح**
د. دلال محمود

14 **العلاقة الارتباطية بين الإخوان وقطر**
ثروت الخرباوي

22 **التنظيم السري وعلاقته بأجهزة الاستخبارات**
د. محمد مجاهد الزيات

28 **شبكات تمويل الإخوان**
عمرو فاروق

36 **الإعلام.. سلاح الإخوان في مواجهة الدول**
د.هاني نسيرة - محمود قاسم

42 **دور الأخوات في استراتيجيات التنظيم**
تقى النجار

48 **الإخوان .. تحديات الحضور ومأزق الانحسار الداخلي**
ماهر فرغلي

كلمة المركز

تمثل جماعة الإخوان المرجعية الفكرية الأولى لمعظم الجماعات الإرهابية التي تتوارى خلف الدين الإسلامي، ومنذ نشأتها عام 1928م على يد حسن البنا وهي تعمل في فلك السياسة، وغالبًا ما كان هذا بشكل غير مباشر؛ إما لأنها كانت محظورة سياسيًا وإما لاختبائها وراء ستائر «الدعوة» رافعة شعارها «السيفين»!. وواقع الأمر أنها جماعة سياسية منذ اللحظة الأولى لتأسيسها، تسعى ليكون نظام الحكم هو «الخلافة»، باعتبارها الهدف الأعلى المنشود، ولتحقيقه تمارس العنف متوارية خلف العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمية والدعوية.

وطوال تاريخ الجماعة، الذي قارب على مائة عام، تعرضت لحظر نشاطها في دولة المنشأ (مصر) عدة مرات قبل أن يتم إعلانها جماعة إرهابية عام 2013م، مما دفعها للانتشار في العديد من الدول، وجعلها تواجه العديد من المتغيرات داخل هيكل الجماعة وفي البيئة المحيطة بها، سواء في مصر أو في غيرها من الدول، هذه المتغيرات قد تدفع الجماعة للكمون أو لإتباع أساليب عمل تمكنها من البقاء واستمرار تأثيرها.

ومن هذا المنطلق؛ يسعى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية كمؤسسة فكرية وبحثية أن يقدم للقراء والمتخصصين دراسة تحليلية حول جماعة الإخوان في هذه اللحظة الفارقة بالنسبة لها؛ إذ تواجه الجماعة تحديات كبرى لعل أبرزها انكشاف أهدافها السياسية واعتمادها على العنف وارتباطاتها بالتنظيمات الإرهابية، إلى جانب انكشاف أهدافها في اختراق المجتمعات الغربية التي احتوت عناصر الجماعة منذ عدة عقود، مع الحرص على بحث حدود تأثير هذه المرحلة الحرجة لجماعة الإخوان على مستقبلها والبدائل التي يمكن أن تلجأ إليها لتجاوز هذه المرحلة. ولهذا يقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية هذه الدراسة بعنوان (جماعة الإخوان) والتي تقع في جزئين، وفي هذا المقام نقدم الجزء الأول منها بعنوان (رعاة التنظيم .. وشبكات العمل)، ويهدف لاستجلاء عوامل انتشار وتأثير جماعة الإخوان، والتي ترتكز في دول داعمة وراعية للتنظيم، وشبكات للعمل تكسبه قدرة نوعية للتأثير والفاعلية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الإخوان المسلمون
بالشرقية

الافتتاحية

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها بأنها تقع في منطقة وسطى بين الدعوة والسياسة، وواقع الأمر أنها جماعة سياسية منذ اللحظة الأولى لتأسيسها، تعتمد في استمرارها على التواري وراء الدعوة الدينية والعمل السري وممارسة العنف وشبكات اجتماعية تطورت مع الزمن، لتضمن لها البقاء وتعزز عزيمة أعضائها وتجدد عهودهم للسمع والطاعة، في لحظات الضعف والانكسار.

واستمرت الجماعة في المراوحة بين **«فقه التمكين» و«فقه الاستضعاف»** طوال تاريخها وفقًا لمتطلبات المرحلة التي تمر بها، وبعد أن تمكنت الجماعة من الوصول لدوائر الحكم في عدة دول، تمكنت من الحكم في مصر-الدولة الأم- لأول مرة في تاريخها عام 2012م، لكن الإخوان عملوا على تمكين جماعتهم من مؤسسات الدولة وتحويل توجهاتها لمصالح الجماعة فقط على حساب الشعب المصري، ومع رفض الشعب لحكم الجماعة ظهر عنف الجماعة بوضوح وإرهابها ضد مصر وشعبها، وسعت منذ ذلك الحين إلى الانتقام من الوطن وتهديد أمنه وحرمانه من فرص النمو والاستقرار.

ولم يكن لجماعة الإخوان القدرة على الاستمرار في مساعيها الهدامة بدون دول تدعمها وأجهزة تساندها، لتحقيق مشروعها. الأمر الذي يثير التساؤل حول دوافع ومصالح هذه الدول الداعمة؟ وإلى أي مدى يمتد هذا الدعم؟ وكيف لتنظيم الإخوان أن ينتشر في العديد من الدول ويكون له تأثير واضح فيها، رغم اختلاف هذه الدول إلى حد كبير؟ كيف يتنوع وكيف ينفق على هذا الانتشار؟. عشرات التساؤلات التي تسعى هذه الدراسة لاستيضاح إجابتها، من خلال تناول المحاور التالية:

المحور الأول، يهتم بالدول الراعية والداعمة للإخوان: تُقدم من خلاله ورقتان بحثيتان، الأولى بعنوان **(الإخوان وتركيا: تشابك المصالح)**، وتوضح الورقة الترابط

بين مشروع جماعة الإخوان في المنطقة والمشروع التركي، فضلًا عن المصالح المشتركة بين الطرفين. أما الورقة الثانية فهي بعنوان **(العلاقة الارتباطية بين الإخوان وقطر)**، إذ تحاول تحليل تطور وجود الإخوان في قطر، ودور قياداتهم وعلاقتهم بالتنظيم الدولي، ودور قطر في تمويل التنظيم.

المحور الثاني، شبكات عمل التنظيم: يهتم بدراسة العوامل التي تساعد على استمرار الإخوان والتي تتمثل في عدة شبكات نوعية تُمكن التنظيم من الانتشار والتأثير. يضم هذا المحور أربعة أوراق بحثية، الأولى بعنوان **(التنظيم السري وعلاقته بأجهزة الاستخبارات)** لتوضيح تجذر العمل السري لجماعة الإخوان، وأداتها الخفية للعنف وغيره من الممارسات السرية في الاقتصاد والمعلومات والصلات النافذة. والورقة الثانية بعنوان **(شبكات تمويل الإخوان)**، من خلالها يتم استعراض أهم موارد التمويل التي يعتمد عليها التنظيم، والتي يظهر منها تغلغلهم في اقتصاديات الدول في المنطقة وخارجها. أما الورقة الثالثة فعنوانها **(الإعلام .. سلاح الإخوان في مواجهة الدول)**، والتي تُبرز شبكة إعلام الإخوان باعتبارها أخطر أدوات التنظيم التي يعتمدون عليها في الوقت الراهن لتوجيه الرأي العام بما يتناسب مع مصالحهم. والورقة الرابعة وهي بعنوان **(دور الأخوات في استراتيجيات التنظيم)**، تظهر الورقة الدور غير الظاهر للمرأة في جماعة الإخوان وتُبرز تأثير هذا الدور سواء تاريخيًا أو في الوقت الحاضر، مع التأكيد على الدور المزدوج للمرأة داخل الجماعة.

ثم محور ختامي من خلال ورقة بحثية بعنوان **(الإخوان.. تحديات الحضور ومأزق الانحسار الداخلي)** رؤية لواقع الجماعة وما يواجهها من تحديات ومشكلات من داخلها وفي البيئة المحيطة.

الإخوان وتركيا:

تشابك المصالح

د. دلال محمود
مدير برنامج الآمن وقضايا الدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لم تكن ثورة الشعب المصري على حكم جماعة الإخوان في 30 يونيو 2013 إلا لحظة انكشاف للجماعة في دولة نشأتها، عنف الجماعة وصراعها للوصول للسلطة هو الهدف الأصيل للجماعة. ففكر الجماعة يظهر التشابك بين كل من الدين والسلطة السياسية والعنف، وظهر هذا منذ أن أسس حسن البنا الجماعة في عام 1928؛ فقد أسسها كمنظمة سياسية إسلامية تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة اليومية وإعادة الحكم الإسلامي مستندًا إلى آرائه وأطروحاته لفهم الإسلام المعاصر، حيث قال: «إن الإسلام عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة وروحانية ومصحف وسيف». ولذلك كان المجال المعلن لحركة الجماعة يتسم بالغموض دائمًا، فيعلنون أنهم يمثلون الحد الفاصل بين الدعوي والسياسي، لكن تاريخهم يثبت أنهم يستخدمون الدعوة من أجل ممارسة السياسة والوصول للحكم.

ومنذ انكشاف الجماعة في مصر، بدأت فصلًا جديدًا من استراتيجية مكررة تاريخيًا حيث تجمع بين «الاستضعاف الظاهري والتآمر الباطني». شكّل عزل الإخوان من الحكم وإعلان جماعتهم «إرهابية» بداية لمرحلة كبرى من الانكسار، ضاعف من تأثيرها نجاح جهود الدولة المصرية نسبيًا في ضرب كثير من مفاصل شبكة الإخوان داخل مصر وخارجها بما أثر على البنية الأساسية لها في مصر.

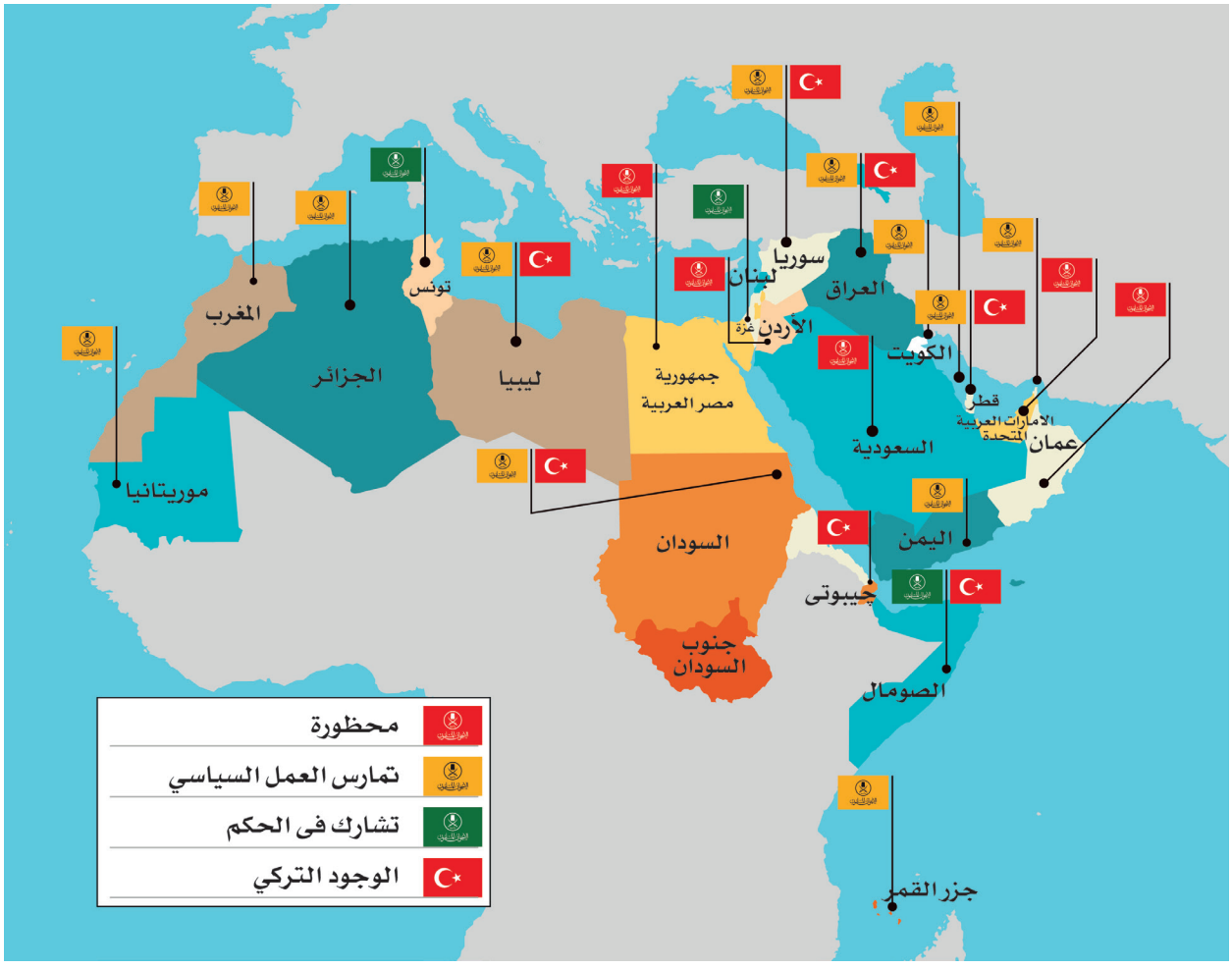

وأمام هذا الوضع اتّجهت الجماعة إلى إظهار الضعف السياسي، وفي الوقت نفسه تشكل ضلعًا أساسيًّا في المحور المضاد للدولة المصرية، وعلى رأسه تركيا، في محاولة لحصار مصر بالأزمات والصراعات وممارسة حرب نفسية على شعبها، مستهدفين الإساءة للدولة ونظامها وزعزعة استقرارها، حتى تتجدد الفرصة لتقفز الجماعة والمتعاطفون معها للمشهد السياسي مرة أخرى.

دوافع تركيا لاستهداف مصر

يمكن فهم عداء جماعة الإخوان للدولة المصرية (نظامًا وشعبًا) بعد الإطاحة بهم من الحكم في 2013. ورفض الشعب لهم بعد ذلك وحتى اليوم ظاهر في عدم الاستجابة لدعواتهم للتظاهر ضد النظام. لكن فهم استهداف تركيا لمصر هو ما يثير التساؤل، وفهم هذا الاستهداف يستلزم العودة إلى عام 2002، حينما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وقت أن كانت نظامًا برلمانيًا وكان «أردوغان» رئيس الحكومة، هذه الحكومة كان لديها مشروع إقليمي لمد نفوذ تركيا في المنطقة العربية، استثمارًا لمرحلة فراغ القيادة الإقليمية وانغماس الدول العربية في قضاياها الداخلية وصراعاتها البينية. هذا المشروع التركي هدف إلى تعزيز مكانة تركيا لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية باستثمار نفوذها المتسع في المنطقة من جانب، كما تمثل المنطقة سوقًا متسعة ومفتوحة ومحدودة التنافسية أمام تركيا باقتصادها المتنوع والقوي في ذلك الحين.

وارتكز المشروع التركي على ثلاث ركائز، هي: القوة الاقتصادية اعتمادًا على قوة الاقتصاد التركي وعلى محورية دور تركيا في مشروعات الطاقة التي تديرها الدول الكبرى لنقل الغاز من المنطقة العربية أو من منطقة بحر قزوين عبر تركيا، بما يعني أن تركيا كانت تخطط لأن تكون المركز الإقليمي لنقل الغاز إلى أوروبا، وهذا إضافة لأهميتها الاستراتيجية إقليميًّا ودوليًّا. والعلاقات التاريخية التي جعلت تركيا (الدولة العثمانية سابقًا) تحمل بعض ملامح الهوية العربية، وإن كانت أكثر استعلائية. ثم الإطار الأيديولوجي المرتكز على حكم الإسلام السياسي، رغم أن هذا الإطار لم يظهر بوضوح في السنوات الأولى من حكم «أردوغان»، وتأكد بعد ثورة يونيو 2013.

ولقد مرّ هذا المشروع التركي بمرحلتين مختلفتين في السياسات التي اعتمدت عليها تركيا لتنفيذ هذا المشروع، **المرحلة الأولى (2002-2013):** خلال هذه المرحلة اتبعت تركيا سياسة جديدة داخليًّا وخارجيًا، سياسة اقتصادية جديدة إصلاحية تنعش الأوضاع الاقتصادية التركية، وتعيد تنظيم المحليات والاتحادات النقابية والطلابية، وتعيد هيكلة بعض مؤسسات الدولة إلى أن انتهى بالمؤسسة العسكرية. وخارجيًّا كان مبدأ السياسة التركية «تصفير النزاعات» مع دول المنطقة، وبدء مرحلة جديدة مع كافة دولها قائمة على التعاون والسلمية، مع الاتجاه الجاد للانضمام للاتحاد الأوروبي، ومع هذه السياسات كان للقوة الناعمة التركية دور في الترويج للنموذج التركي بين دول المنطقة، وكان للإعلام والدراما التركية -بما حملته من مضامين لا تتفق جميعها مع القيم والتقاليد العربية- مجال مفتوح على الشاشات العربية.

وهذه السياسة حققت لها التمكين الداخلي (وفقًا لفكر الإخوان)، والنفوذ الإقليمي. ومع ما شهدته المنطقة من أحداث وتغيرات عرفت بـ«ثورات الربيع العربي»، تعاظمت فرص النظام التركي في تنفيذ مشروعه الإقليمي؛ فهناك سيولة في المنطقة وانتشار للصراعات في عدة دول عربية، ووصل الإخوان للحكم في أكبر الدول العربية عام 2012 واقترب احتواء مصر بهم، والإخوان يرتضون بالحاكم التركي خليفة للمسلمين، وظهرت بشائر خلافته للمسلمين واتجاهاته الإخوانية في زيارته للقاهرة عام 2011، حيث دعا مصر لاتّباع النموذج التركي العلماني، وطالبه الإخوان في اللقاء نفسه بدولة الخلافة. وانعقدت مقابلتان رسميتان بينه وبين الرئيس الأسبق محمد مرسي في السنة التي حكم فيها، وعقد خلالها 27 اتفاقية مع مصر، أغلبها لم يكن محققًا لمصالح مشتركة أو متكافئة بين الدولتين!

المرحلة الثانية (منذ يونيو 2013 وحتى الآن): إن تداعيات ثورة يونيو التي امتدت لجهود إعادة بناء الدولة الوطنية وزيادة قدراتها، لم تكن موضع قبول أو ترحيب من تركيا، فهذه التداعيات لم تكن على مستوى الداخل المصري فقط في كونها أزاحت نظامًا حليفًا لها، بل امتدت هذه التداعيات لتشكل حجر عثرة أمام تقدم أو تحقق المشروع التركي السابق ذكره. وذلك لأن هذه الثورة أصابت ركائز المشروع التركي الثلاث، مما اضطر النظام التركي لكشف نواياه الحقيقية وطبيعته الأيديولوجية المتشددة، وبالتالي غيّر من سياساته التي يعتمد عليها لتحقيق المشروع التركي في المنطقة، مما انعكس سلبًا على كافة طموحات «أردوغان» وتطلعاته الغربية والعربية أيضًا. وأصبح هدف النظام التركي إضعاف مصر وهدم المشروع الوطني بها، لكي تتاح الفرصة مرة أخرى لتنفيذ مشروع تركيا.

مصر عائق أمام المشروع التركي في المنطقة العربية

ما يحدث في مصر بعد 2013 من إصلاح وتنمية وتحقيق استقرار وزيادة شعور المواطنين بالأمان، ومحاربة ناجحة للإرهاب إلى حد كبير، يُظهر عزم مصر على استرداد مكانتها الإقليمية، وهذا يجعلها المعادل الموضوعي لتركيا، بل والأكثر قبولًا منها لتكون القوة الأكثر تأثيرًا إقليميًّا وربما دوليًّا في مرحلة لاحقة. واعتبر النظام التركي أن هذا الوضع يمثل هزيمة للمشروع التركي في الهيمنة الإقليمية وضربًا لركائزه. فعلى المستوى الأيديولوجي (حكم الإسلام السياسي) كان حكم جماعة الإخوان -منبع الفكر المتطرف- في مصر يعني استمرار المشروع التركي بخلافة «أردوغان» كخليفة للمسلمين ترتضيه الجماعة، وفي هذا أيضًا إحياء للخلافة العثمانية كاستدعاء للبعد التاريخي في العلاقات بين العرب والأتراك. وبالتالي كانت هزيمة الإخوان في معقلهم وموطن نشأتهم في مصر ثم مطاردتهم في دول عربية أخرى هزيمة للمنطلق الفكري لمشروع «أردوغان».

وعلى المستوى التاريخي، فإن استعادة مصر لقوتها يُمكّنها من استعادة قيادتها للمنطقة وصعوبة احتوائها، وذلك سواء منفردة أو بالتحالف مع دول عربية فاعلة ومؤثرة في المنطقة أيضًا، وهذا بلا شك يتعارض مع حلم الخلافة العثمانية الجديدة، وربما الذاكرة التاريخية لتركيا لا تنسى الهزيمة العسكرية التي ألحقتها مصر أثناء حكم محمد علي باشا بقوات السلطان العثماني محمود الثاني في حروب الشام الأولى (1831-1833)، حيث وصلت خلالها القوات المصرية لشرق الأناضول، وكادت أن تُسيطر على الأستانة لولا التدخل الأوروبي للحفاظ على رجل أوروبا المريض! فمع بناء الدولة المصرية الحديثة أثناء حكم محمد علي ترسخ لدى تركيا وغيرها من الدول أن الدولة المصرية إذا قويت يمكنها تهديد مصالح ونفوذ الطامعين.

وعلى المستوى الاقتصادي، فإن استمرار الصراعات الإقليمية في المنطقة وتطوراتها المختلفة يعيق من استقرار الأوضاع الاقتصادية واستكمال مشروعات إمداد أوروبا بالغاز، وهذا -بالإضافة لعوامل أخرى- يحد من انفتاح الأسواق العربية أمام تركيا ويضطرها للبحث عن أسواق بديلة في إفريقيا وفي آسيا، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، واستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية نسبيًّا في مصر، يزيد من فرصها لتكون مركزًا إقليميًّا لتسييل الغاز الطبيعي وإمداد أوروبا به، تزامنًا مع تحفظ دول شرق المتوسط والدول الأوروبية على التحرشات العسكرية التركية بقبرص، وسعيها لفرض وجودها كطرف فاعل في هذه المنطقة للاستفادة من هذه الاكتشافات.

علاقة تركيا بجماعة الإخوان

يستخدم فروع الإخوان في المنطقة لتنفيذ سياسته التوسعية

أصبحت ملاذًا لعناصر الإخوان الهاربين

التنظيم أنشأ جمعيات ومؤسسات إخوانية متعددة في تركيا

توفر الدعم المالي لتركيا لرعاية عناصر التنظيم

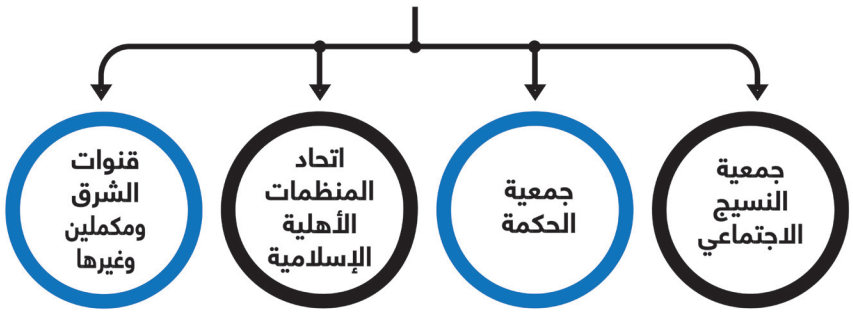

تنظيم الإخوان يقود جماعات الإسلام السياسي لصالح المشروع المشترك مع تركيا

اعتمدت تركيا في تحقيق أهدافها تجاه مصر بعد 2013 على وسيلتين أساسيتين، **الأولى:** هي النفاذ إلى المجال الحيوي المصري، خاصة في ليبيا أو في شرق المتوسط، لكنها لم تستطع أن تحقق أهدافها في هذا المجال بسهولة، أو أن تضطر مصر لتقديم تنازلات أمامها، بل كان الردع المصري ناجحًا تمامًا في تحجيم المطامع التركية في ليبيا، ونجحت الدبلوماسية المصرية مع القوى الدولية الفاعلة -خاصة الأوروبية- في الدفع باتجاه التسوية سواء في ليبيا أو في شرق المتوسط، بما يشير إلى العمل على إيجاد صيغةٍ ما تحد من طموح تركيا على حساب دول المنطقة ومصالحها. أما **الوسيلة الثانية** فهي: جماعة الإخوان من خلال إحياء فكرة «الخلافة»، وقيادة جماعات الإسلام السياسي في دول المنطقة إما للوصول للحكم أو للمشاركة فيه، المهم أن تكون امتدادًا للنفوذ التركي في هذه الدول.

وكان توافق المصالح والرؤى بين الإخوان والنظام الحاكم في تركيا تجاه مصر أساسًا لتأكيد العلاقة الارتباطية بين الطرفين، وتظهر أبعاد هذه العلاقة في عدة جوانب، أبرزها:

البُعد الأيديولوجي: تظهر فيه الخلفية الفكرية لأردوغان وانتمائه لتيار الإسلام السياسي متأثرًا بنشأته في مدارس الأئمة والخطباء، وتلمذته على يد نجم الدين أربكان. وانعكس تقبله للإخوان في تصريح له يوم 17 فبراير 2017، حين ألقى خطابًا قال فيه، إنه «لا يعتبر الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، لأنها ليست منظمة مسلحة، بل هي منظمة فكرية». فقد كان يعمل على تحسين صورتها ويجمع قادتها في المنطقة لبدء مسار جديد لتحقيق أهداف واضحة ومحددة تحت قيادته.

البعد النفعي: هناك هدف واحد توافق عليه الطرفان، فقد وجدت الجماعة في أردوغان القائد الذي يمكن أن يساعدها في مشروعها لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية وتحقيق «أستاذية العالم» كما قال حسن البنا، إذ إنه يريد أن يعيد مشروع «الخلافة العثمانية» على أرضية المشروع الإسلامي. ووفرت الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدتها عدة دول عربية عام 2011 الفرصة لتحقيق هذا الهدف من وجهة النظر التركية الإخوانية، لكن مع إحباطات الجماعة بشأن انهيار مشروع تصعيد الإسلام السياسي للحكم سعت تركيا لتوظيفها لتوسيع نفوذها في المنطقة، مستفيدة من جماعة الإخوان وقواعدها الشعبية وفروعها المنتشرة وإمكانياتها الواسعة.

ومن ناحية أخرى، فإن انتفاع أردوغان من الجماعة لتحقيق حلم الخلافة التوسعي يقابله انتفاع الإخوان من تركيا أيضًا، حيث يدرك الإخوان مكانة تركيا الإقليمية والدولية ورمزيتها المتعلقة بمشروع الجماعة التاريخي لزعامة الخلافة الإسلامية العصرية، ويرون فيها السبيل لهدفهم الأسمى (السلطة). ولذلك يُعد ارتباط الإخوان بدوائر السلطة المختلفة في تركيا هدفًا أساسيًا للجماعة، وأردوغان يوفر لها هذه الفرصة، لدرجة وصف أردوغان بأنه يقوم بعملية أسلمة للنظام التركي. نحن أمام جماعة تطمع في الدولة وليس في العلاقة مع زعيم، وهذا كان حالها دائمًا وفق خبرات التجارب العربية، بمعنى أن مشروع الأسلمة وتوطيد النموذج الديني داخل تركيا هو رهانها وليس أردوغان.

مستقبل الاعتماد المتبادل بين تركيا والإخوان

تُظهر الأبعاد السابقة أن العلاقة بين جماعة الإخوان والنظام التركي علاقة قائمة على «الاعتماد المتبادل»، وهناك عدة مظاهر على هذا، أهمها:

1. يستخدم أردوغان الفروع المنتشرة للإخوان في المنطقة لتنفيذ سياسته التوسعية في الشرق الأوسط، بما يساعده على تحقيق إنجازات ملموسة يستند إليها داخليًّا في ضوء تراجع شعبيته، وتراجع الحالة الاقتصادية الداخلية لتركيا، ويعمل أردوغان على دعم الإخوان ليتيح لهم القيام بالأدوار المنوطة بهم والتي تساعد في تحقيق مصالح تركيا. هناك علاقات قائمة بين أردوغان وفروع الإخوان، يكون دورهم فيها تنفيذ المصالح التركية كما تفعل حكومة الوفاق وما تمنحه لتركيا من حقوق للتنقيب عن الغاز أو للتعاون العسكري، أو راشد الغنوشي رئيس البرلمان التونسي، وكذلك قيامهم بأدوار مؤثرة في دول أخرى كاليمن من خلال حزب الإصلاح للتأثير سلبًا على عمل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، هذا بخلاف دورهم كقنوات اتصال بين تركيا والتنظيمات الإرهابية المختلفة في سوريا وليبيا وفي آسيا.

2. تزداد خطورة الإخوان في تركيا لالتصاقهم برأس النظام، فمن وجهة نظر المراقبين الذين يرصدون بعض الشواهد الدالة على التغلغل الإخواني، وتعاظم نفوذهم في المجتمع التركي، لدرجة شعور بعض المسئولين الأتراك بالخوف من تهديد الجماعة للنظام الديمقراطي العلماني في تركيا، نظرًا لوجود العديد من مظاهر الأسلمة مع تسلط النظام وكبته للحريات واضطهاد المعارضة، وهذه المظاهر تتماشى مع النموذج الإخواني المنشود في الحكم. وترى بعض قوى المعارضة التركية أن أردوغان يُهدي الإخوان أمة مستقطبة ومنقسمة وفضاء اجتماعيًا مفرغًا يجري شحنه بالأيديولوجيا المتطرفة، علاوة على ما كسره من هيبة للمؤسسة العسكرية، وهذا يمكن التنظيم من مؤسسات الدولة بشكل يصعب معه التخلص منه.

3. خلال السنوات السابقة، سمحت السلطات التركية بإنشاء جمعيات ومؤسسات إخوانية متعددة في تركيا، من أبرزها: جمعية النسيج الاجتماعي التي يتولاها ويديرها الداعية التركي نور الدين يلديز المعروف باسم مفتي أردوغان، وجمعية الحكمة ويتولى رئاستها الإخواني المصري عبدالعزيز إبراهيم، أحد قيادات لجنة التربية داخل الجماعة، وهدفهما تجنيد الشباب التركي والعربي خاصة اللاجئين إلى تركيا والباحثين عن عمل.

كما أسست تركيا اتحاد المنظمات الأهلية الإسلامية، ويضم أكثر من 350 منظمة تابعة للإخوان في العالم، كما يسند إليه تلقي أموال الإغاثة والتبرعات والزكاة، ويعد هذا الاتحاد حلقة الوصل بين المؤسسات الإخوانية لتمرير أموال الجماعة داخل منطقة الشرق الأوسط، والعالم الإسلامي، ويرتبط بعلاقات شراكة واسعة مع اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، وغيرها من المؤسسات الدولية التابعة لجماعة الإخوان في الغرب.

إن هذه المؤسسات الإخوانية لها دور مزدوج فهي تُثبت وجود الإخوان في تركيا وتعمق تغلغلهم في المجتمع التركي، وتفسح المجال لسياسة خارجية تركية أكثر قدرة على النفاذ واختراق المجتمعات والدول العربية من خلال فروع الإخوان الموجودة في هذه الدول من البداية ولها قواعدها الشعبية بها.

مستقبل الإخوان في تركيا

رغم احتضان تركيا للإخوان الهاربين من مصر ومنصاتهم الإعلامية واستخدامهم في مواجهة الدولة المصرية، فإن هذا الملاذ الآمن يواجه العديد من التحديات التي قد تنذر بتهديد مستقبل الإخوان في تركيا، أهمها:

1. ازدياد قوة المعارضة الداخلية ضد الرئيس أردوغان، حيث توافق قوى المعارضة على ضرورة خروج أردوغان من السلطة لتعود تركيا برلمانية ذات اقتصاد قوي، إذ إنه يعمل على تركيز السلطات في يده عن طريق تولية المناصب لأقاربه وأفراد أسرته، ويواجه انشقاقات داخل حزب العدالة والتنمية اعتراضًا على إدارته، بالإضافة للمشكلات الحادة التي يواجهها الاقتصاد التركي والتي تفاقمت مع الإدارة غير الرشيدة من أردوغان لأزمة جائحة «كوفيد19-»، والتي تجعل الاقتصاد التركي معرضًا بشكل خاص للتضرر من تداعيات الجائحة بسبب تداخله المرتفع في سلاسل

القيمة العالمية والاعتماد على قطاعي السياحة والنقل، وهما من أكثر القطاعات تضررًا من الأزمة، وفقًا لتقرير للمفوضية الأوروبية. وتعد علاقة النظام بالإخوان وإضرارهم بالعلاقات التركية مع مصر ودول عربية أخرى ملفًا أساسيًّا للمعارضة، خاصة مع اختراقهم المؤسسات التركية، كما سبق.

2. وجود موقف دولي رافض للسياسات العدائية والاستفزازية لتركيا آخذ في التبلور، ففرنسا تقود اتجاهًا أوروبيًّا لتحجيم تركيا، ومصر تعمل على إبعادها عن ليبيا، ومؤخرًا يتجدد التوتر بينها وبين روسيا بسبب موقفها من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، وتكاد تخرج عن السيطرة الأمريكية. فقد أفرط أردوغان في الاعتماد على سياسته الخارجية العدائية -تجاه المنطقة العربية وشرق المتوسط- في تحقيق إنجاز يرفع شعبيته أو يحل به المشكلات الداخلية لتركيا، دون أن يحقق إنجازًا واضحًا يجني ثماره سريعًا، بل أساء إلى صورة تركيا وعلاقاتها الخارجية بدرجة قد تضطر معها تركيا لتقديم أوراق مساومة لتسوية علاقاتها الإقليمية المتوترة، والإخوان أحد هذه الأوراق، خاصة في العلاقة مع مصر.

3. يدرك الإخوان أن البقاء في تركيا ليس بديلًا دائمًا، ولذلك يتبعون أسلوبين لمواجهة هذا الأمر؛ **الأول:** البحث عن أماكن بديلة يوجد للجماعة بها بعض النفوذ أو الأصدقاء مثل كوريا الجنوبية، حيث انتقل إليها بعض شباب الجماعة، لوجود بعض الاستثمارات للجماعة بها تمنحهم حرية حركة نسبية. أما الأسلوب **الثاني:** فهو العمل الجاد على الاندماج في المجتمع التركي، والتسابق للحصول على الجنسية التركية، خوفًا من الترحيل مستقبلًا، أو خوفًا من حدوث تقارب مع النظام المصري يتم بموجبه تسليمهم.

إن استمرار الإخوان في محاولاتهم للإضرار بالدولة المصرية لم يكن ليستمر طوال السنوات السبع الماضية بدون ارتباطهم بتركيا.

مجمل القول .. إن استمرار الإخوان في محاولاتهم للإضرار بالدولة المصرية لم يكن ليستمر طوال السنوات السبع الماضية بدون ارتباطهم بتركيا، ولم يكن للمشروع التركي تجاه المنطقة العربية أن يتجسد دون ارتباطه بالإخوان وتغلغلهم في المجتمعات العربية على اختلافها، وهذا يعني أن تأثير هذا الارتباط ما زال قائمًا لم يختفِ ولن يختفي إلا بتغير النظام التركي ذاته أو تغير توجهاته وأدوات سياسته تجاه المنطقة العربية هذا من ناحية. لكن الناحية الأهم، هي وجود وعي جماهيري قوي يساند جهود الدولة في مواجهة هذا المحور المضاد وسياساته الهدامه، ويقوض مساعيه للإضرار بالدولة المصرية.

العلاقة الارتباطية بين الإخوان وقطر

ثروت الخرباوي
المفكر الإسلامى

حين حلّل المحللون وناقش المتناقشون البواعث التي دفعت قطر وأميرها إلى اتخاذ مواقف متشددة ضد مصر، كان بعضنا يعزو ذلك إلى تبعية قطر للولايات المتحدة الأمريكية، فدولة قطر هي -في حقيقتها- قاعدة للقوات الأمريكية، منها تنطلق ومنها تُظهر العين الحمراء للمنطقة بأسرها.

وإذا كانت هذه التبعية لم يتم إنكارها، فإن المسألة تبدو أعمق من ذلك، وهي موصولة بالإخوان، الذين هم أيضًا على صلة وثيقة بالولايات المتحدة، وصلة أوثق بالإنجليز. ولمن لا يعرف فإن المخابرات البريطانية هي الرائدة في العالم في مجالات التجسس وإنشاء الأنظمة التابعة والموالية، أما المخابرات الأمريكية فهي تابعة في المنهج والأسلوب، بل وفي القيادة أيضًا للمخابرات البريطانية، ولك أن تعلم أن المخابرات البريطانية بعد أن فقدت الإمارات العربية المتحدة بعد توحدها تحت زعامة الشيخ زايد إذا بها تنقل العطاء على قطر كإمارة تابعة لها من حيث الولاء والتوجيه والإدارة، وقد كانت بريطانيا هي المشرفة على استخراج الثروة النفطية بتلك الإمارة عندما تفجرت آبار الذهب الأسود فيها، وعندما طالبت المملكة السعودية في القرن العشرين بضم قطر لها باعتبارها جزءًا من منطقة الأحساء السعودية وقفت بريطانيا ضد هذا الطلب؛ إذ إنها كانت تعتبرها قاعدتها التي تسيطر من خلالها على منطقة الخليج كله، كما أن استقلال قطر عن السعودية وعن الإمارات يجعل منها أداة لبريطانيا -وللولايات المتحدة بالطبع- لتهديد منطقة الخليج

كلها متى شاءت، بل إن بريطانيا من أجل خلق حالة من التوتر الدائم في السعودية والإمارات قامت بتسليم ثلاث جزر إماراتية لإيران عندما أنهت احتلالها لدولة الإمارات، ولا تزال هذه الجزر إلى الآن تحت السيادة الإيرانية.

بريطانيا -إذن- كانت هي المبتدا، والولايات المتحدة هي المنتهى، وبين هذه وتلك كان الإخوان في المنتصف، ولا غرابة في ذلك، فالإخوان يتبعون من حيث النشأة والرعاية المملكة البريطانية، ويتبعون من حيث الإدارة والتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الكلام ليس نابعًا من رؤية شخصية؛ إذ إن التاريخ يشهد عليه والحاضر الواقع يؤيده. وحين هرب الإخوان من مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ذهب كثير منهم إلى قطر، وهناك أنشأ الإخوان لهم تنظيمًا قويًّا تحول إلى تيار سائد في النخبة الحاكمة والمؤثرة هناك.

بدايات تنظيم الإخوان في قطر

لقد تأزمت بشدة أوضاع الإخوان في مصر بعد ظهور «عبدالناصر» والنظام الثوري، فكانت الأوامر البريطانية للإخوان أن اذهبوا لقطر فإنها ستكون المأوى والسند، فهناك في قطر ملك خليجي من آل ثاني يمكن أن يرتع الإخوان عنده ويساعدوه في تكبير وتضخيم دولته، وهناك في قطر أنشأ الإخوان لهم تنظيمًا قويًّا استطاع أن يكون التنظيم الأكبر تأثيرًا فيها، بل إنه أصبح موازيًا من حيث القوة لقوة الأسرة الحاكمة هناك.

البداية -إذن- من مصر من خلال شيوخ الإخوان الذين تزعمهم الشيخ «عبدالبديع صقر» وتابعه الشيخ «يوسف القرضاوي»، هؤلاء الشيوخ ومن تبعهم ووالاهم الذين ذهبوا إلى قطر هربًا من مصر، وكأن قطر في الماضي والحاضر كانت وظلت مأوى للهاربين من مصر الخارجين على قانونها وشرعيتها!. وفي قطر التي استقبلت الهاربين من وطنهم اهتم شيوخ الإخوان في الخمسينيات والستينيات ببناء المساجد والمدارس، والمعاهد الدينية، فمن خلالها يستطيعون توجيه العقول والسيطرة عليها، وبواسطة المخابرات البريطانية عقدوا صلات قوية مع الحكام، ووجهوا اهتمامهم للعمل الخيري والدعوي، فتأثر بهم عدد من الشباب القطري.

وفي منتصف السبعينيات تَشَكّل تنظيم الإخوان القطري من خلال اجتماع حضره مائة شخص قطري بمباركة من «يوسف القرضاوي» و«الشيخ علي السالوس»، و«الشيخ محمد الغزالي»، وقرروا تشكيل تنظيم الإخوان في قطر بشكل رسمي وبمباركة من الحكام، وأنشئوه على نفس نظام تنظيم الإخوان الأم في مصر.

فكانت قطر في بدايتها الإخوانية التنظيمية بمثابة منطقة، وفيها أربع شُعَب، وكل شُعبة فيها أربع أسر،

وكل أسرة تتكون من ستة أفراد، ثم هناك في القمة مكتب إداري، واختار الإخوان هناك رجلًا من كبار العلماء القطريين كي يكون مراقبًا عامًّا للإخوان هناك هو الشيخ «عبدالله الأنصاري».

وكان الشيخ الأنصاري قد ارتبط ارتباطًا بالإخوان من خلال الشيخ «يوسف القرضاوي»، وفي منتصف الثمانينيات جاء الأنصاري مع القرضاوي إلى مصر، وتقابلا مع الشيخ «عمر التلمساني» مرشد الإخوان. ورحب الإخوان ترحيبًا كبيرًا بالشيخ الأنصاري، وألقى درسًا في حضور الشيخ القرضاوي بمسجد خضر التوني بمدينة نصر الذي كان مسجدًا جديدًا استطاع الإخوان السيطرة عليه.

وفي تلك الزيارة، أعطى الشيخ «عبدالله الأنصاري» البيعة للمرشد «عمر التلمساني» نيابة عن إخوان قطر، وكلفه المرشد التلمساني بأن يتلقى بيعة إخوان قطر نيابة عنه، وبهذا أصبح إخوان قطر أعضاء في التنظيم الدولي للجماعة، وقد حضرت بنفسي جانبًا من هذه الزيارة في مقر الإخوان بشارع سوق التوفيقية؛ إذ إنني بعدها أخذت الشيخ «عبدالله» إلى لقاء «كتيبة إخوانية» في حي الزيتون، حيث ألقى درسًا دار معظمه حول تاريخه وتلقيه العلم وحفظه للقرآن وهو بعد طفل صغير وتتلمذه على بعض علماء الحرم، وإعجابه بحسن البنا وأمنيته أن يراه ويجلس معه، ولكن الله لم ييسر له هذا الأمر، فمات البنا ولم يلتقِ به الأنصاري، ثم تحدث عن إعجابه بعمر التلمساني وأنه شعر أنه أخوه الذي لم تلده أمه.

ومن الشخصيات الإخوانية القطرية المهمة «جاسم محمد سلطان»، وهو أحد أكبر قيادات الإخوان السابقة في قطر، وقد التحق بكلية طب القاهرة في منتصف السبعينيات، وكان زميلًا لعبدالمنعم أبو الفتوح وعصام العريان، ومن خلالهما تعرف على الإخوان، إلا أنه لم يكن مهتمًّا بدراسة الطب، وكان اهتمامه الأكبر بدراسة العلوم الإنسانية والفلسفة والتاريخ. وهو عقلية منظمة ومرتبة، اكتسب ثقافة كبيرة من خلال نهمه الشديد للقراءة والاطلاع، ومحاورة كبار الأدباء والمثقفين، وعندما عاد لقطر في أوائل الثمانينيات التحق بالإخوان وتعرف على «يوسف القرضاوي»؛ إلا أنه وقف أمام أشياء في تاريخ الإخوان، منها عمليات الاغتيال التي قامت بها الجماعة في الأربعينيات، وخلافهم مع «جمال عبدالناصر»، وعدم قيامهم بإجراء أي مراجعات فكرية، ووقوفهم عند أفكار «حسن البنا»، وتأثرهم بأفكار «سيد قطب»، وهو يرى أن أفكار الشيخ «محمد عبده» كان من الممكن أن تكون بداية جيدة للإخوان في السبعينيات، إذ لو وقفوا عندها وأخذوا بها وطوروها لأصبحت حركة الإخوان حركة فكرية تجديدية في ظنه، ولكنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأن تربيتهم لا تسمح لهم بالتجديد على الإطلاق.

تحول الإخوان من «تنظيم» إلى «تيار» في قطر

ومن أفكاره يرى «سلطان» أن فكرة التنظيم أصبحت فكرة بالية لا قيمة لها، وأن الإخوان يجب أن يبتعدوا عن العمل السياسي الحركي، وينطلقوا من العمل الفكري التجديدي، ويرى أيضًا أن فكرة إسقاط الدولة التي تبناها «سيد قطب» هي فكرة شيطانية. ويطالب «سلطان» في مشروعه الفكري بأن الدولة الحديثة يجب أن

تنطلق في فهمها للإسلام من نقطة «المصالح المرسلة»، فحيثما كانت المصلحة فثم وجه الله، وأننا لذلك يجب أن نهجر مدرسة النقل ونرفع من قيمة مدرسة العقل.

وتكمن أهمية «جاسم سلطان» في أنه بدأ يفكر في نهايات التسعينيات في ضرورة حل تنظيم الإخوان في قطر، وقال إنه لا ضرورة له، وكان «جاسم» يشغل وقتها موقعًا قياديًّا كبيرًا في سلم التنظيم بقطر، ثم قام باستضافة مجموعة من المفكرين الإسلاميين الكبار من كافة أنحاء العالم، وأجرى معهم حوارات مثمرة، وكان من هؤلاء الدكتور «عبدالله النفيسي» المفكر الإخواني الكويتي الكبير المنشق الذي كان قد سبب غضب الجماعة الأم في مصر بكتابه «أوراق في النقد الذاتي».

وكان «النفيسي» قد عقد مجموعة من اللقاءات مع عدد من شباب الإخوان القطريين في وجود «جاسم سلطان»، وانتهى معهم إلى أن قرار حل جماعة الإخوان في قطر هو أعظم قرارات الجماعة عبر تاريخها، وخرج «النفيسي» ليكتب عن هذه التجربة، ويصدر فعلًا «جاسم» ومعه مجموعة من شباب الإخوان القطريين قرارًا في عام 2000 بحل تنظيم الإخوان في قطر، والذي كان عدد أفراده القطريين قد وصل في هذه الفترة إلى أكثر من خمسمائة أخ منتظم، هذا غير المؤيدين والمتعاطفين وأسرهم، وكان وجه الأهمية أن القرار صدر من مجلس شورى الجماعة بقطر، ولكن الدكتور «القرضاوي» اعترض عليهم، وامتعض من قرارهم، وقام بدعم المجموعة القطرية التي قررت الاستمرار في التنظيم، وفي الوقت ذاته اعترضت جماعة الإخوان في مصر على هذا القرار، وقالت إنه قرار متسرع غير حكيم، وأصدر «عصام العريان» تصريحات ضد «جاسم سلطان» واتهمه بالرعونة، وفي الوقت ذاته زعم الإخوان في مصر في تصريحات من كثير من قياداته أن إخوان قطر لم يكونوا تنظيمًا بالمعنى المعروف، ولكنهم فقط مجرد تيار معجب بنموذج الإخوان الفكري، وأنه ليس للإخوان تنظيم في قطر، وكانت هذه التصريحات لتهوين الأمر أمام شباب الإخوان، ولإحباط كثير من الحركات الانفصالية، وبذلك يُعتبر «جاسم سلطان» القطري هو أول منشق عن تنظيم الإخوان في العصر الحديث، وفي دولة الخليج بشكل عام، تلاه بعد ذلك «عبدالله النفيسي» الكويتي، ولكن يُحسب لجاسم أنه نجح في حل جزء من التنظيم.

وبعد أن حل التنظيم نفسه في قطر اجتمع مكتب الإرشاد في مصر لدراسة الأمر في غضون عام 2000، وكانت الكلمة الغالبة ساعتها للحاج مصطفى مشهور «أبو هاني»، الذي قرر أن يكون الأمر مثلما هو في الكويت، بمعنى أن يستمر الإخوان القطريون الرافضون لقرار حل التنظيم في البقاء داخل التنظيم، ويسعون إلى استعادة التنظيم مرة أخرى وضم أشخاص جدد له، وأن يكون المسئول عنه يسمى «النائب» باعتباره سيكون نائبًا للمرشد في مصر في إدارة دفة التنظيم القطري، وكانت كنية الأخ النائب الذي تم اختياره عام 2000 هي «أبو عبدالله».

ثم يكون هناك تنظيم آخر للإخوان لا علاقة له بالتنظيم القطري هو «تنظيم المصريين»، وفي بداية الأمر كان الأخ «سامي عبدالجواد الهرم» شقيق زوجة القرضاوي هو مسئول الإخوان المصريين هناك،

وعندما عاد إلى مصر واستقر فيها أصبح الشيخ «عصام تليمة» لفترة قصيرة هو مسئول الإخوان المصريين، وفي الوقت ذاته كان سكرتيرًا للقرضاوي، ثم هناك التنظيم الموحد الذي يضم إخوانًا من جنسيات مختلفة منهم الفلسطيني والسوداني واليمني والنيجيري والجزائري والتونسي، وهكذا.

وبذلك نجح الإخوان في احتواء هذا التمرد التفكيكي، ودفعوا حاكم قطر إلى تقديم صلاحيات واسعة لهم، وتعيينهم في مواقع حكومية حساسة، وساعدهم في ذلك سطوة «يوسف القرضاوي» هناك، خاصة وأنه قام بتربية وتعليم أمير قطر الحالي عندما كان صبيًّا صغيرًا، وتلك عادة قديمة من عادات الأمراء وهي استجلاب مؤدب ومربٍّ ومعلم لأولادهم، يعلمهم التعليم الأوّلي إلى أن يشبوا عن الطوق، ولذلك ارتبط أمير قطر «تميم بن حمد» بمعلمه الشيخ «القرضاوي» ارتباطًا وثيقًا، واعتبره كأنه الأب الروحي له.

قيادات الإخوان القطرية

من المعروف لدى الجميع ماهية الإخوان الهاربين من مصر بالاسم والصورة والصوت والهيئة، نعرف «القرضاوي»، و«وجدي غنيم»، و«عاصم عبدالماجد»، و«أيمن عبدالغني» وغيرهم، ولكننا لا نعرف بعد قيادات الإخوان القطرية. كان على رأسهم منذ فترة «جاسم بن سلطان» الذي تحدثنا عنه سابقًا وعن علاقته بـ«عصام العريان» و«أبو الفتوح» و«حلمي الجزار»، حيث زاملهم في كلية طب قصر العيني، ولكن القيادات التي ظهرت بعد ذلك وظهر تأثيرها الكبير كان منهم الشيخ «عبدالله بن تركي السبيعي» والد «خليفة» المدرج في قوائم الإرهاب، وأيضًا كان منهم الشيخ «عيسى بن حارب» الذي كان وزيرًا للشئون الإسلامية والأوقاف وتوفي منذ عام تقريبًا، وأيضًا كان منهم «محمد بن سالم الكواري» وقد كان رئيسًا للقضاء الأعلى ووزيرًا للعدل، وهو ابن أحد القيادات القديمة الشيخ «سالم الكواري» الذي كان سفيرًا من سفراء قطر، وأيضًا هو ابن عم أحد القيادات الإخوانية المدرجة في قوائم الإرهاب، واسمه «سالم حسن خليفة الكواري»، ومعه «عبداللطيف الكواري» المدرج أيضًا في قوائم الإرهاب، ثم «محمد بن عبدالله الأنصاري» ابن الشيخ المؤسس لإخوان قطر، وقد تولى مناصب قيادية في وزارة التعليم القطرية، وهو مسئول التربية في تنظيم الإخوان القطري.

ولكن هل للإخوان مقرات ثابتة باسمهم في قطر، الإجابة ستبدو غريبة بخصوص تنظيم ضم حكام قطر، إذ ليس للإخوان مقر ثابت هناك، فالمقرات تكون في الغالب في منازل وقصور بعض الإخوة، أو في مقر شركات يمتلكونها، وخصوصًا شركات المقاولات، وعيادات الأطباء، ومقرات الجمعيات الخيرية والتربوية والشركات العاملة في هذه المجالات، وقد تم إدراج معظم هذه الشركات والجمعيات في قوائم الإرهاب بالفعل، ولكن الإخوان عملوا في قطر في ثلاث دوائر: دائرة إخوان قطر، ودائرة إخوان مصر، ثم دائرة التنظيم الموحد، لذلك فإن إخوان قطر لهم مقراتهم، وإخوان مصر لهم مقراتهم، وإخوان التنظيم الموحد الذي يضم الإخوان من جنسيات متفرقة لهم مقراتهم وأنشطتهم، إلا أنهم يجمعهم في النهاية إدارة واحدة.

قناة «الجزيرة» صنيعة أجهزة الاستخبارات

لم يكن الأمر مجرد علاقة تربط بين الإخوان وقطر، لكن هذا الارتباط يجب أن يقوم بدور فاعل في إسقاط الوطن العربي، لذلك كانت مخططات إدارة الإعلام للإخوان للسيطرة على العقلية الجمعية للشعوب العربية. وكان هناك دور لكل من قطر والإخوان لإسقاط أنظمة عربية؛ فقد وضعت المخابرات البريطانية مخططًا لهذا الأمر، وعرضته في عام 1994 على الشيخ «خليفة» الوالد ولكنه رفضه، فأمرت بريطانيا على الفور بالإطاحة بالشيخ الرافض واستبداله بابنه «حمد بن خليفة» ليبدأ أخطر لعبة في العصر الحديث.

هذه اللعبة تتقنها مؤسستان من أخطر المؤسسات في العالم في العصر الحديث، **«معهد تافستوك» و«معهد تشاتام هاوس»** وكلاهما تابعان للمخابرات البريطانية. تافستوك متخصص في علوم البرمجة الذهنية وإدارة العقلية الجمعية للجماهير والشعوب، وقد ساهم هذا المعهد بشكل فاعل من قبل في تهيئة الأجواء في إيران للقيام بثورة يناير 1979 الخمينية ضد «الشاه رضا بهلوي»، ومن خلال خبرات معهد تافستوك المتعددة وضع منظومة لقطر من أجل إدارة قناة «الجزيرة» فأعطى الحكومة القطرية أكبر خبرائه في مجالات التأثير على الجماهير وإدارة حركتها الجمعية، ويعرف المصريون الذي عملوا في تلك القناة ماهية الدورات الإعلامية التي خاضوها والتي كان مستهدفها الأكبر هو التأثير الجمعي على الجماهير. أما معهد «تشاتام هاوس» صاحب اليد العليا في وضع مسار قناة «الجزيرة» من ناحية تحليل الأخبار وصنع الأفلام الوثائقية، والاسم الأصلي لهذا المعهد هو «المعهد الملكي للشئون الدولية» وشهرته: معهد تشاتام هاوس، ومقره لندن، وهذا المعهد التابع للمخابرات البريطانية يقوم بمهام تحليل المعلومات، وإعداد الأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط، ويعمل فيه مجموعة من الإخوان تتزعمهم «مها عزام»، ويعطي جائزة دولية سنوية حصل عليها بعض قادة التنظيم الدولي للإخوان مثل «راشد الغنوشي»، فضلًا عن أنه أعطى جائزته في إحدى السنوات للشيخة «موزة» وفي عام آخر أعطاها لـ«هيلاري كلينتون»!. وقد وضع هذا المعهد الخطط الإعلامية لكل الأفلام الوثائقية التي أعدتها قناة «الجزيرة»، وكان أثناء ثورات الربيع العربي هو الذي يضع التحليل لنشرات الأخبار، حيث يقوم المذيعون في «الجزيرة» بقراءتها بطريقتهم التي تم تدريبهم عليها. أما معهد تافستوك فكان قد أمد «الجزيرة» بخبيرين إسرائيليين من كبار المتخصصين في مجالات الإعلام، وكان هذان الخبيران ومعهما خبير علم النفس الاجتماعي «ستيفن هيرشل» من قاد «الغزوات الإعلامية» لقناة «الجزيرة» أثناء ثورات الربيع العربي، وأثناء انتخابات الرئاسة في مصر، حيث كانت كل جهودهم ترمي إلى توجيه الجماهير ناحية التصويت لـ«محمد مرسي».

تجذّر العلاقة بين الإخوان وقطر

كان تأثر حكام قطر بالإخوان كبيرًا برعاية من المخابرات البريطانية، وكانت علاقات الشيخ «خليفة بن حمد» الذي تولى الحكم في قطر من عام 1972 إلى عام 1995 قد توثّقت مع الشيخ «يوسف القرضاوي» والشيخ «عبدالحليم أبو شقة»، وقبل أن يصبح أميرًا لقطر، وأثناء توليه منصب ولي العهد قام باستقدام الشيخ

«القرضاوي» والشيخ «عبدالحليم أبو شقة» لتعليم وتربية ابنه «حمد بن خليفة» فاستغل الإخوان هذه الفرصة، وقاموا بتنشئة الشيخ «حمد» على أفكار الإخوان، فدرّسوا له تاريخ الجماعة ورسائل «حسن البنا»، حتى إن الكتاب الذي كتبه «القرضاوي» في شرح رسائل البنا كان عبارة عن تجميعات للدروس التي كان يلقيها للشيخ «حمد».

وحينما أصبح الشيخ «حمد» أميرًا لقطر بعد أن انقلب على أبيه دار الزمن دورته فأحضر إلى القصر «القرضاوي» ومن معه من شيوخ الإخوان ليقوموا بتربية الأمير الصغير «تميم» المولود عام 1980، وقد بلغ اندماج «تميم» مع أفكار الإخوان حدًّا كبيرًا، حيث عاش في فكرة الخلافة، وتغذت طموحاته من هذه الفكرة، ووجد أنه هو الأحق بالخلافة من أي حاكم آخر، وكأن الخلافة قد انعقد لواؤها وتنتظر الخليفة الذي سيأتي إلينا من «آل خليفة» ليدور الزمن دورته وينقلب «تميم» على أبيه «حمد»! ومنذ عام أحضر «تميم» الشيخ «القرضاوي» للقصر ليتولى تربية وتعليم ابنه «حمد بن تميم» المولود عام 2008 على النسق الإخواني، ولكي يُعدّه ليكون ولي عهد خليفة المسلمين «تميم بن حمد»! والشيخ العجوز «القرضاوي» لا يملّ تلك التكليفات!

تمويل الإخوان في قطر

وتمويل الإخوان في قطر يأتي من عدة جهات وعدة طرق؛ أولها من الاشتراكات الشهرية، وتكون حوالي عشرة بالمائة من إجمالي دخل كل فرد. ثم زكاة المال والصدقات على أساس أن عمل الإخوان كما يقولون هو في سبيل الله، وهو مصرف من مصارف الزكاة. وثالث المصادر يتمثل في التبرعات من الأفراد الأغنياء وكبار رجال الأعمال، بنسبة سنوية 5% من أرباح الشركات التي تساهم فيها الجماعة يتم توزيعها على التنظيمات الثلاثة وفقًا لاحتياج كل تنظيم. وجدير بالذكر أن إخوان قطر يرسلون لإخوان مصر من ميزانيتهم 30%، ثم يرسلون للتنظيم الدولي نسبة قدرها 10%.

وفي فترة حكم «تميم» اختلفت الأمور اختلافًا كبيرًا، فقد أصبح التمويل «مليارين» ولعبت المليارات التي ضخها «تميم» دورًا كبيرًا في

دعم الإرهابيين بالمنطقة كلها، وكأن «تميم» كان يمسك بمليارات الغاز ليشعل بها حروبًا، وقتالًا، وتمويلًا لمعسكرات الإرهاب في السودان وليبيا، وفي يده الأخرى يمسك بالإخوان يحركهم لتفتيت المنطقة، في الوقت الذي كانت فيه المخابرات البريطانية تمسك بتميم، وتضع في نفسه الأمنيات.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك مشروع إخواني قديم يقوم على تمويل حركات شيعية سعودية بشكل سري لتساعد في تغيير شكل الحكم في السعودية، فالمستهدف الإخواني كان يسعى لجعل السعودية ملكية دستورية، والمثلث الذي كانت خطة الإخوان تقوم عليه يتكون من رأس حربة هي قيادة التنظيم الدولي للإخوان في لندن لأنها الرأس المفكر والمدبر، كما أن التنظيم الدولي هو الذي يقوم بالتنسيق بشكل مباشر مع أجهزة الاستخبارات، ونقطة ارتكازه تعتمد على قطر وتمويلها، وإدارة حركته تنطلق من المخابرات الإيرانية وحركتها مع الحوثيين وشيعة البحرين.

> **الإخوان عملوا في قطر في ثلاث دوائر: دائرة إخوان قطر، ودائرة إخوان مصر، ثم دائرة التنظيم الموحد، لذلك فإن إخوان قطر لهم مقراتهم، وإخوان مصر لهم مقراتهم، وإخوان التنظيم الموحد الذي يضم الإخوان من جنسيات متفرقة لهم مقراتهم وأنشطتهم، إلا أنهم يجمعهم في النهاية إدارة واحدة.**

ختامًا ..

ليس الموضوع -إذن- كما يتصور البعض هو مجرد صلات إنسانية أو حتى تنظيمية بين الإخوان وقطر، لكنها علاقة ارتباطية لها هدف مشترك للتحكم في المنطقة وزعزعة استقرارها، فالإخوان يتبعون قطر التي تأويهم، وكل من قطر والإخوان أدوات لمشروع أكبر مخطط للمنطقة لتفكيكها. وإذا أردنا إعراب كلمتي «الإخوان وقطر» إعرابًا سياسيًا لا نحويًا، فستكون جماعة الإخوان مكسورةً في الدنيا كلها باعتبارها مضافًا إليه، أي مضافًا إلى عدة أجهزة استخبارات، أما قطر فستكون مرفوعة من خريطة العالم العربي وعلامة رفعها أميرها «تميم آل ثاني».

التنظيم السرّيّ

وعلاقته بأجهزة الاستخبارات

د. محمد مجاهد الزيات
المستشار الأكاديمى بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العمل السري هو ذلك الذي يتم في الخفاء وتحت غطاء أو ساتر يحجب طبيعة هذا العمل والقائمين به، ويجنبهم المواجهة مع الجهات المناوئة لهم أو جهات إنفاذ القانون التي يمكن أن تعترض أو تعوق عملهم. وهو أيضًا اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على الأسرار الخاصة بالجماعة القائمة به، والحرص على عدم وصولها لغير المعنيين بها، سواء كانوا داخل دائرة التنظيم أو خارجها. ويتبلور العمل السري عند قيام مجموعة من الأفراد بإنشاء خلايا ومجموعات مغلقة يتبادلون فيها أفكارًا قد لا تنسجم مع الأفكار الشائعة في المجتمع، أو لا يرضى عنها النظام الحاكم، ويكسبون أنصارًا جددًا عن طريق الاتصال الفردي يتشبعون بالأفكار والمعتقدات السائدة في التنظيم، ويخضعون لهيكليات قيادية وإدارية تحكم عملهم، ويتجنبون الكشف عن هذه الأفكار لضمان السيطرة على هؤلاء الأعضاء.

وقد لجأت الجماعات الدينية إلى العمل السري، مبررة ذلك بعددٍ من الأسباب التي من بينها:

1. تجنب الاعتقالات والملاحقات الأمنية، وتوفير الحماية لقيادات التنظيم وللتنظيم نفسه من قبل الأنظمة التي تعتبر أنشطتها خطرًا على الأمن القومي للدولة لتبنيها أفكارًا راديكالية تتخطى حدود الدولة نفسها.
2. بناء الثقة الداخلية بين أفراد التنظيم، وضمان احترام أفراد التنظيم لقائده الذي يوفر العملُ السري له ضمانَ الطاعة العمياء له من قبل أفراد التنظيم، فضلًا عن ضمان وحدة الصف وسرعة الاستدعاء والتلبية.
3. دفع الأنصار للاعتقاد بأنهم يتميزون عن باقي

المجتمع، وأن لهم خصوصية تميزهم وتربطهم ببعض بعيدًا عن الكيانات الاجتماعية الأخرى.

4. كفالة هيمنة القيادات على الأعضاء، وعدم إتاحة الفرصة لمناقشة أفكار مضادة لأفكارهم.

أنواع العمل السريّ لدى التنظيمات الإرهابية

العمل السري العسكري:

يعتبر العمل السري العسكري ركنًا أصيلًا في عمل هذه الجماعات، شأنها شأن كافة التنظيمات السرية على اختلافها. وتُعتبر جماعة الإخوان من أوائل الجماعات التي انتهجت العمل السري العسكري بإنشائها التنظيم السري أو الخاص عام 1939، والذي اعتمد بشكل أساسي على القوة المسلحة في تحقيق أهداف الجماعة، وعادت فكرة العمل السري العسكري لتُطرح على الساحة مرة أخرى وبقوة في السبعينيات، خاصة بعد ظهور جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية، وانكشف ذلك بوضوح بعد اغتيال «الرئيس السادات»، وأصبح العمل السري المسلح جزءًا أساسيًّا من عمل الجماعات الإسلامية المتطرفة. واستهوى العمل السري كثيرًا من التنظيمات، بداية من جماعة الإخوان، مرورًا بالجماعة الإسلامية والجهاد وتنظيمات «يحيى هاشم» و«محمد البرعي» و«صالح سرية» و«شكري مصطفى» وغيرها من التنظيمات المتنوعة.

العمل السريّ الاقتصادي:

تعتمد التنظيمات الإرهابية في تمويلاتها على العمل الاقتصادي السري من خلال شركات تؤسَّس في دولة ما، وتقوم بتحويل الأموال لدول أخرى، بهدف الهروب من الرقابة عليها. وتعتمد تلك التنظيمات أيضًا على التبرعات التي تحصل عليها تحت غطاء العمل الخيري، ومن الأدلة على ذلك إنشاء الإخوان المسلمين جمعيات خيرية كغطاء لجمع الأموال في الخارج، وتحويلها للدول التي تمارس فيها نشاطها، كما تعتمد تلك التنظيمات في تمويل أنشطتها على تبرعات عددٍ من رجال الأعمال الموالين لها أو المؤمنين بأفكارها.

ولاستكشاف طبيعة العمل السري لجماعة الإخوان سوف يتم تناول ذلك على محورين أساسيين؛ العمل السري على المستوى الاقتصادي، والعمل السري على المستوى العسكري.

أولاً- جماعة الإخوان والعمل السري الاقتصادي

1. يرجع اهتمام الجماعة الشديد بتوفير التمويل منذ بداية نشأتها إلى مقولة «حسن البنا»: «المال هو عماد الدعوات وسندها، ولا تبقى دعوة دون أن يضحي قادتها وجنودها بأموالهم في سبيلها»، وبالتالي ارتبط المال باستمرار العمل الدعوي في فكر الجماعة، وعكست العديد من تقديرات بعض الخبراء العمل على هذه القاعدة منذ النشأة حتى وقتنا هذا. فقد أكد الخبير الاقتصادي «عبدالخالق فاروق» في كتابه «اقتصاديات الإخوان في مصر والعالم»، أن حجم موارد تنظيم الإخوان بلغ 8 مليار جنيه سنويًّا تقريبًا.

2. أنشأت جماعة الإخوان وروافدها ما يسمى بالمحفظة التمويلية، وتتلخص في إنشاء مشروعات تجارية باسم أحد الأعضاء غير المعروفين، والذين لا يشغلون مناصب إدارية، يتولى من خلال عوائدها تمويل أفراد أو أهداف تحددها قيادة الجماعة مسبقًا.

3. الجماعة لا تُقدِم على الإعلان عن حجم تعاملاتها المالية حتى تكون بعيدة عن متناول الأجهزة الرقابية في جميع الدول الموجودة فيها، ويرجع ذلك لوجود عمليات مالية مشبوهة تتم داخل الجماعة يحيطها الغموض، مما يجعلهم يصرون بشدة على الإبقاء على سرية حساباتهم المالية، خاصة مع ارتباط بنود إنفاق هذه الأموال في أنشطة سرية لا يعلم عنها أحد، وذلك على الرغم من وجود لوائح تنظم أنشطة الجماعة ونفقاتها وأوجه الإنفاق. وفيما يلي نتعرض لأهم مصادر تمويل الإخوان التي تُستخدم لتمويل أنشطتها العلنية والسرية.

4. اعتمد الإخوان على عدة مصادر من خارج عناصر الجماعة لتمويل نشاطهم السري، فمنذ بدايات الحركة كانت تلجأ لكل الوسائل المتاحة لاستمرار نشاطها، مطبقة مقولة «الغاية تبرر الوسيلة»، بل وصل الأمر للاعتماد على الأموال من جهات خارجية تعتبرها الإخوان معادية، وهو ما كشفه الباحث البريطاني «مارك كيرتس» في كتابه «العلاقات السرية: تواطؤ بريطانيا مع الإسلام المتشدد»، حيث تم رصد وتحليل العديد من الوثائق التي رفعت عنها الحكومة البريطانية السرية، والتي أوضحت علاقة بريطانيا مع الجماعات. كما تشير العديد من المصادر إلى علاقات متعددة بالأجهزة الاستخباراتية لعدة دول، خاصة البريطانية والأمريكية في الخمسينيات والستينيات، بل تتم الإشارة إلى أن الجماعة كانت تقوم بأعمال استخباراتية تجسسية لصالح الدولتين.

ويعكس كل هذا أن الإخوان لا يعارضون أي مصدر تمويل من أي جهة كانت؛ تحقيقًا لمصالح الجماعة وللوصول لأهدافها وغاياتها عبر عملها السري، سواء في الحصول على التمويل وأوجه صرفه.

مصادر تمويل جماعة الإخوان للعمل السري

تؤكد العديد من المصادر أن جماعة الإخوان تدير شبكة مالية خفية حول العالم لا يُعرف عنها إلا القليل، حيث يتعمد قادتها السرية في التعامل من خلالها. وعلى هذا المستوى برزت أسماء بعض المسئولين عن تمويل الجماعة، منهم «إبراهيم كامل» مؤسس بنك دار المال الإسلامي، وشركات «الأوف شور» التابعة له في جزر الباهاما، وهناك أيضًا «يوسف ندا»، و«غالب همت»، وأيضًا «إدريس نصر الدين» مع بنك «أكيدا الدولي» في جزر الباهاما. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء القادة لا يقتصر نشاطهم على جزيرة الباهاما فقط، بل تنتشر شركاتهم في بعض الدول وخاصة الغربية والإفريقية.

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى عدة نقاط:

1. اعتمدت جماعة الإخوان بصورة أساسية على المشروعات الاقتصادية والتجارية التي أنشأتها في العديد من الدول، خاصة التي تفتقد للأجهزة الرقابية مثل بعض الدول الإفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية ومن خلال جمعيات تمثل غطاء لتلك المشروعات.

2. تعتمد كذلك جماعة الإخوان على التبرعات التي تحصل عليها تحت غطاء العمل الخيري والإغاثة الإسلامية الدولية، والهدف الأساسي من هذه الجمعيات هو جمع الاشتراكات والتبرعات من الأعضاء بهدف تمويل أنشطة التنظيم في باقي دول العالم. ومن الأدلة على ذلك إنشاء الإخوان جمعيات خيرية كغطاء لجمع الأموال في الخارج وتحويلها للدول التي تمارس فيها نشاطها، وأكدت بعض المصادر أن الإخوان المسلمين أسسوا في بريطانيا 13 جمعية، ويتحكم في هذه الجمعيات قيادات الجماعة، على رأسهم: عصام الحداد، وإبراهيم الزيات، وإبراهيم منير، فضلًا عن وجود جمعيات أخرى في سويسرا، وإندونيسيا، وماليزيا، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، وغانا. وتشير بعض التقارير إلى أن عمليات تحويل الأموال من دولة لأخرى كانت تتم عبر المسافرين من هذه الدول، وبالتالي يتم تسليم الأموال يدًا بيد، وذلك لمنع رصد تحويل هذه الأموال عبر النظام المالي العالمي، وهو ما يؤكد استخدام هذه الأموال في القيام بأنشطة غير شرعية.

3. مثّلت الصدقات والزكوات جزءًا هامًا في تمويل الجماعة بعد تضييق الخناق عليها، حيث أفتى شيوخ الجماعة بأن من أراد أن يتصدق أو يدفع زكاة ماله فالجماعة أولى على اعتبار أن أحد أوجه الزكاة يُنفق في سبيل الله، وأن الجماعة تعمل في هذا الاتجاه، وبالتالي أحلّت الجماعة أموال الفقراء والمحتاجين لتمويل أنشطتها، والخروج من مأزق التضييق الأمني على نشاط الجماعة التي تستجلب منه الأموال.

4. يعتمد تمويل الأنشطة السرية للجماعة أيضًا على تبرعات عددٍ من رجال الأعمال الموالين لها أو المؤمنين بأفكارها، من خلال تبرعات بعض الشركات العاملة في الخارج، وبالتالي تستخدم هذه الأموال في عملياتها وتحركاتها سواء العلنية أو السرية المرتبطة بالتنظيم السري، ويتم الاعتماد أيضًا على الاستثمارات الخارجية لرجال أعمال الإخوان، وذلك بإظهار النموذج الإسلامي في إدارة المشاريع والاقتصاد، والثاني للحصول على دعم يساعد الجماعة في أنشطتها. وأبرز الدول التي تستثمر الجماعة فيها أموالها هي: قطر، وكوريا، واليابان، ولندن، وسويسرا، وتركيا.

وبشكل عام تنتشر الشبكة المالية للإخوان من الشركات القابضة والتابعة، والمصارف الصورية، وغيرها من المؤسسات المالية، في العديد من الدول، أبرزها: بنما، وليبيريا، وسويسرا، وقبرص، ونيجيريا، والبرازيل، والأرجنتين، وباراغواي، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وغانا، ونيجيريا. وأغلب هذه المؤسسات مسجلة بأسماء

أشخاص مثل: يوسف ندا، وإدريس نصرالدين، وغالب همت، الذين يقدمون أنفسهم بشكل عام كقادة في الجماعة. والملاحظ أن بعض هذه المؤسسات يديرها أفراد من دول لا يوجد نشاط كبير للجماعة فيها اتساقًا مع نهجها في التغطية على نشاطها السري.

ثانيًا- جماعة الإخوان والعمل السري العسكري

عُرف التنظيم السري لجماعة الإخوان في دوائر السلطة باسم الجهاز السري، وارتبطت الصورة العامة للإخوان المسلمين بهذا الجهاز السري الذي صورته وسائل الإعلام الحكومية بأنه تنظيم إرهابي مخيف، خاصة بعد أن حاول التنظيم شبه العسكري للإخوان المسلمين اغتيال الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر» عام 1954. كانت الخطة المعدة عند نشأة الجماعة عام 1928 هي احتواء الأفراد الذين يقتربون من الجماعة دون النظر إلى انتمائهم أو قدراتهم، وكان الهدف الرئيسي هو تجميع أكبر عدد ممكن من الأعضاء المنتمين للجماعة. وهذا الجهاز هو نظام عسكري أنشأته جماعة الإخوان المسلمين في «مصر» عام 1939، وهدفه «إعداد نخبة منتقاة من الإخوان المسلمين للقيام بمهمات خاصة، والتدريب على القيام بالعمليات العسكرية ضد العدو الخارجي ومحو الأمية العسكرية للشعب المصري في ذلك الوقت»، وقد هدف مؤسسوه إلى أن يكون هذا التنظيم «من أجل محاربة المحتل الإنجليزي داخل القطر المصري، والتصدي للمخطط الصهيوني اليهودي داخل أراضي فلسطين».

مع السنوات الأولى للتنظيم الخاص حدد بعض الأهداف، أهمها:

1. أعمال القتال في سبيل الله، وهي المعارك التي قام بها المجاهدون ضد الصهاينة في ميدان القتال على أرض «فلسطين».
2. الأعمال الفدائية التي كان يقوم بها فرد أو مجموعة ضد العدو (الاستعمار البريطاني)، وهو ما أسماه البعض بالاغتيالات السياسية.
3. حماية الدعوة من الاعتداءات التي تتعرض لها من الأحزاب، وما يدبر للقضاء عليها.

الفكر القطبي وعلاقته بالعمل السري لدى جماعة الإخوان

قامت جماعة الإخوان برفع شعار «الحاكمية لله»، وبما يعد التطبيق الحرفي لأفكار «سيد قطب» و«أبو الأعلى المودودي»، والحاكمية التي يتصورونها هي أن يحكم الإخوان، فإذا حكموا قام في ظنهم حكم الله، ولكن تظل الطريقة للوصول لهذا الهدف هي الفيصل الحقيقي والحلقة المفقودة لفهم مدى تأثر تنظيم الإخوان المسلمين بفكر «سيد قطب»، ولا يُشترط أن يكون الإعلان عن اعتناق هذه الأفكار أو رفضها هو الدليل الذي يمكن الاستناد إليه لتأكيد أن جماعة الإخوان المسلمين كانت تعتنق الفكر الجهادي من عدمه، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

1. تنوع أعضاء وثقافة أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين جعل جزءًا منهم يؤمن بهذه الأفكار، بينما رفضها الجزء الأخر، وبالتالي كان هناك أعضاء مؤمنون تمامًا بالفكر القطبي، وبالتالي شهد الإخوان العديد من الانشقاقات والخلاف بشأن هذا الفكر واختراقه لصفوف الجماعة على جميع مستوياتها، سواء من القيادات أو الأعضاء العاديين.

2. إنكار أفكار «سيد قطب» عن توجه وفكر تنظيم الإخوان، وذلك لتخوفهم من الملاحقة الأمنية لاعتناقهم أفكارًا تكفيرية، كما أن هذه الأفكار الراديكالية قد تقلص مدى جاذبية التنظيم لضم وتجنيد أعضاء جدد له، وهو ما تجلى في ضعف التجنيد في التيار القطبي، وبالتالي أثر على تواجدهم وانتشارهم على الأرض، بعكس الإخوان المسلمين والسلفيين وقتها، لذا كانت الجماعة تبطن ما بداخلها وهو عكس الظاهر.

3. يمكن اعتناق أجزاء من أفكار «سيد قطب» وليس كلها، وبالتالي رفض الكل وليس الجزء هو الظاهر أمام المجتمعات التي يعيشون فيها، بينما في واقع الأمر قد يكون هناك رفض للجزء وليس الكل، لذلك اهتمت بعض القيادات ومنها الدكتور «محمود عزت» بتحديد علاقتهم بفكر «سيد قطب»، فصرحوا لوسائل الإعلام بأنهم يعتزون بأفكاره ويحترمونها، لكنهم لا يكفرون الحاكم، مما يعني أنهم ملتزمون بالخط الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين.

وعن علاقة الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين بأفكار «سيد قطب»، فقد أكد الدكتور «عبدالمنعم أبو الفتوح» (من مؤسسي الجماعة الإسلامية) في كتابه «شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر»، أن بعد الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين، كان يحدث خلاف في بعض الأمور الدينية بين أفراد الجماعتين، خاصة أن الجماعة كانت ترى أن الإخوان المسلمين متساهلون في بعض الأمور،

ومن يلطف الأجواء بين الطرفين هم القيادات الأصولية من رجال التنظيم الخاص، وهم الذين ارتبطوا بأفكار «سيد قطب» المتطرفة، مؤكدًا أنه في هذه الفترة كان هناك تياران رئيسيان في الإخوان المسلمين: تيار التنظيم الخاص، وتيار يتبع أفكار «حسن البنا»، واستمر وجود هذين التيارين في جماعة الإخوان المسلمين حتى حسمت الجماعة في عام 1984 توجهها بعدم استخدام العنف، واختيار سبيل العمل السلمي للإصلاح، وبما يعد دليلًا صريحًا على استمرار تبني الأفكار القطبية المتطرفة داخل جماعة الإخوان المسلمين لفترة كبيرة من الزمن، أي منذ عام 1965.

ويتضح مما سبق أنه لا يمكن إغفال دور «سيد قطب» في تغيير فكر الجماعة، دافعًا إياها نحو استخدام العنف في الوصول لهدفها، وبالتالي كان أكثر متلقٍّ ومنفذ لهذا الفكر هو التنظيم السري المسئول عن استخدام العنف لتحقيق مصالح التنظيم، ولكن توقّف استخدام العنف على مدى سيطرة الأنظمة التي كانت تحكم وقتها، ومدى إحكام القبضة الأمنية على عناصر الجماعة، وخاصة قياداتها، وبالتالي أيقن الإخوان المسلمون مدى أهمية هذا التنظيم السري، وبالتالي أصبح كل ما يتعلق به من معلومات غير متوفر بشكل كبير نظرًا لطبيعته الخاصة ومهامه التي تعتمد على أساس فكر «سيد قطب» في استخدام العنف كوسيلة أولى لتحقيق أهداف جماعة الإخوان المسلمين.

خلاصة القول، إنه بالنظر في طبيعة وأسلوب العمل السري لتنظيم الإخوان المسلمين عبر المراحل التاريخية في مصر، يمكن رصد بعض الخصائص المتكررة، من أهمها:

- ثنائية الحركة ما بين العلنية والسرية على كافة المستويات (سياسية، واقتصادية، وعسكرية).

- الانتهازية المصاحبة لها لعقد تحالفات مرحلية مع قوى سياسية للاستفادة منها ثم تجاوزها في مراحل لاحقة.

- الترحيب بالانخراط في مخططات أجهزة المخابرات العالمية، وخلق مصالح مشتركة، وتقديم نفسها كحليف محلي والقيام بأعمال استخبارية لصالحها.

- أن أسلوب العمل السري العسكري عبر تاريخ التنظيم الخاص للجماعة كان يعتمد على خلق تنظيمات فرعية تمارس الأعمال الإرهابية وتحميلها المسئولية محافظة على ادعاء الجماعة السلمية، وهو ما يتكرر في السنوات الأخيرة بدءًا من الجهاد والجماعة الإسلامية وحتى «حسم» ولواء الثورة الإرهابيين.

- أن الجماعة كانت من خلال أذرعها العسكرية السرية طرفًا في كافة النزاعات والأزمات التي شهدتها دول المنطقة في ليبيا واليمن وسوريا، وأصبحت أكثر انخراطًا

في استراتيجية «أردوغان» العثمانية، ولا تزال تراهن على المخابرات البريطانية والأمريكية.

- أن كافة الأساليب الإرهابية العسكرية للفصائل الإرهابية في سيناء وسوريا على وجه التحديد تكرر نفس منهج الأحزمة الناسفة، والمفرقعات، والسيارات المفخخة التي كانت الجماعة منذ نشأتها رائدة فيها.

- تكشف الدراسة التاريخية أنه كلما قامت الدولة المصرية بالإفراج عن المعتقلين من الإخوان وطرحت قدرًا من التفاهم، إلا أن ذلك لم يمنع -منذ إنشاء الجماعة- من أن تكون هناك ازدواجية العمل السري والعلني في الوقت نفسه.

- في الفترة الأخيرة تبلورت مراحل جديدة من العمل السري للإخوان خاصة بعد ثورة 6/30 لم تشهدها الجماعة منها إنشاء ما يسمى «الحافظة» في القرى والأحياء الشعبية من خلال أفراد لم يسبق رصدهم من فرق الأمن، وتكوين مشروعات صغيرة، ومن خلالها يتم تمويل أنشطة غير مرصودة (معاشات لأسر المعتقلين أو تمويل..).

- كما رصدت أجهزة الأمن تبلور ممارسة جديدة للتنظيم سُميت «مرفق النقل التابع للتنظيم» وهو تجنيد أفراد للقيام بعمليات نقل معلومات أو مواد تستخدم في عمليات إرهابية، وباستخدام وسائل اتصال متنوعة، ورصد على هذا المستوى تمويل عناصر إخوانية خاصة من العاملين في الخارج (السعودية) لشراء «التوك توك» في القرى والأحياء الشعبية للقيام بهذا المرفق.

وبصفة عامة فإن الضربات الأمنية القوية التي وُجهت للجماعة من الأمن المصري، مثل: مقتل محمد كمال، واعتقال الرأس المُدبر المشرف على كل مجالات العمل السري للإخوان على المستوى الاقتصادي والعسكري «محمود عزت»؛ قد هزت تماسك الجماعة وضرب التنظيم العسكري السري للجماعة بصورة كبيرة، وسوف تظهر تداعياته لاحقًا.

> **بالنظر في طبيعة وأسلوب العمل السري لتنظيم الإخوان المسلمين عبر المراحل التاريخية في مصر، يمكن رصد بعض الخصائص المتكررة مما يعبر عن إفلاس التنظيم**

شبكات تمويل الإخوان

عمرو فاروق
باحث متخصص في الجماعات الإسلامية

عشرات الملايين التي تنفقها جماعة الإخوان على الأنشطة الإرهابية وعلى قنواتها ولجانها الإلكترونية والنوعية بهدف إسقاط الدولة المصرية منذ ثورة 30 يونيو 2013، فضلًا عن عشرات الملايين التي أنفقتها من قبل للوصول إلى السلطة ومساعيها في تنفيذ مشروع التمكين، والوصول لأستاذية العالم التي طرحها «حسن البنا»، واستكمال مخطط التنظيم الدولي لاختراق المنطقة العربية وأوروبا.

إذ عملت الجماعة من تاريخ نشأتها على يد «البنا»، على إيجاد مسارات مالية متنوعة تمنحها القدرة على الاستمرار والبقاء، من خلال جمع أموال التبرعات والصدقات، وإقامة المشاريع والمؤسسات الاقتصادية، حتى أصبحت ميزانتيها تقترب من ميزانية الدول الكبرى نتيجة حجم الأموال الضخمة التي تمكنت من حصدها عبر عشرات السنين.

وجدت جماعة الإخوان الجمعيات والمراكز الإسلامية والمساجد في الداخل والخارج بابًا مهمًّا لجني الأموال، من خلال استغلال المشاعر الدينية، والحصول على نصيب الأسد من كعكة أموال التبرعات والهبات والصدقات في العالم العربي والإسلامي، بالإضافة لتوظيف مختلف القضايا السياسية وتغليفها بمفاهيم دينية، مثل: القضية الفلسطينية، وقضية البوسنة والهرسك، وكشمير، وكوسوفا، وغيرها من منعطفات السياسة التي وجدت فيها الجماعة ضالتها لاستمالة المجتمعات الإسلامية والعربية إلى توجهاتها غير المشروعة.

55مليون يورو
دعم قطر لإرهاب جماعة الإخوان بأوروبا

كوين متسو
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب في البرلمان البلجيكي

يكشف

"دعم الدوحة لجماعة الإخوان في أوروبا ب 55 مليون يورو لـ تغذية مستمرة لمساجد ومدارس تنشر التطرف"

مصادر الشبكة المالية الإخوانية

كثرة أموال الجماعة وتنوع مصادرها، جعلها تستخدم طرقًا عديدة مشروعة وغير مشروعة في تعقيد معرفة مصادر رءوس الأموال وحركتها، بعيدًا عن الرقابة الأمنية والسياسية، من قبل دوائر صنع القرار في مختلف الدول العربية والأوروبية، وصعوبة تتبع تمويل أنشطتها المريبة، فضلًا عن دعمها للحركات المتطرفة والمتشددة التي تنوب عنها في الكثير من الأحيان، وتقوم بأعمال عنف مسلح، تتفق مع أجندتها التخريبية في المنطقة.

الإمبراطورية المالية والاقتصادية للإخوان مرت بالكثير من المراحل على مستوى الجماعة الأم بالقاهرة، وعلى مستوى التنظيم الدولي الذي أعلن تشكيله رسميًّا عام 1982 على يد «مصطفى مشهور»، وكان بداية لتدشين مؤسسات خيرية واجتماعية أصبحت بابًا لجلب الأموال وتدويرها من خلال مشاريع اقتصادية تدر أرباحًا مستمرة تدعم توجهات الجماعة وأنشطتها المختلفة في الداخل الغربي.

أولاً- الاشتراكات الشهرية:

عمل «حسن البنا» منذ تأسيس جماعة الإخوان على توسيع طرق جمع الأموال من عناصر التنظيم تحت عدد من التسميات، كنوع من الهيمنة والسيطرة على مقدراتهم المالية، وجعلها تحت إمرة التنظيم، فاعتمدت على ما يسمى بـ«الاشتراكات الشهرية» التي تؤخذ من الأعضاء، وتقدر بنحو 8 % إلى 10 % من دخل الفرد، وتطبق هذه الوسيلة على مختلف القواعد التنظيمية، عدا أفراد معينين نصت عليهم اللائحة المالية للجماعة.

وفقًا لدراسة منسوبة للدكتور «حسين شحاتة» أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر، المعني بإدارة الشئون المالية والمحاسبية لجماعة الإخوان، فإن أموال الجماعة بلغت ما يقرب من نصف مليار جنيه سنويًّا، من بند اشتراكات الأعضاء وحده، وهو البند الأول في ميزانية الجماعة، يدفعها 400 ألف عضو عامل منتظم في أنشطة الأسر والشعب الإخوانية المنتشرة في كافة المحافظات وفقًا لآخر إحصاء داخلي بالجماعة لعام 2008.

ثانيًا- أموال التبرعات والصدقات:

اهتم «حسن البنا» وقيادات الإخوان على مدار تاريخ الجماعة، بالحصول على أموال المسلمين سواء أعضاء أو من خارج الإطار التنظيمي، تحت مختلف التسميات، من التبرعات أو الصدقات أو الزكوات أو الإعانات والهبات، بهدف تدعيم أنشطة الجماعة في الداخل والخارج، وفقًا لفتاوى شرعية أجازت تلك الممارسات المالية.

ولعلّ البداية كانت بما طرحه «عبدالحكيم عابدين» عضو مكتب الإرشاد، وأقره «حسن البنا» ضمن اللائحة المالية للتنظيم، تحت ما يسمى «سهم الدعوة»، وهي سياسة مالية خاصة بعناصر الجماعة أو المتعاطفين معها، قائمة على إخراج سهم منتظم من داخل الأفراد المقتدرين ماديًّا بشكل شهري أو سنوي أو بما لايقل عن 20 % من قيمة الإيراد للقادرين، مع استمرار دفع الاشتراك الشهري.

لم يكتب لهذا المشروع النجاح في بداية الأمر، لكن منذ مرحلة التوسع في تأسيس التنظيم الدولي، تم إقراره بما يسمح للمقتدرين بالإنفاق على أنشطة الجماعة ومشروعاتها، نظرًا لاختلاف القدرات المالية للأفراد، وانضمام رجال أعمال وتجار وشخصيات ميسورة لديها إمكانية التبرع بشكل مستمر.

ووفقًا لدراسة الدكتور «حسين شحاتة»، سابقة الذكر، فإن الجماعة تحصل على نسبة من أرباح شركات رجال الأعمال الإخوانيين يتم إدراجها تحت بند التبرعات، والتي وصل حجمها في 2012 إلى 20 مليون جنيه، دفعها «خيرت الشاطر» و«حسن مالك» و«مدحت الحداد» و«ممدوح الحسيني» و«أحمد شوشة». في حين كشف الدكتور «عبدالخالق فاروق»، في دراسته حول اقتصاديات الإخوان، أن مجموع حصيلة الزكاة من أعضاء التنظيم والمتعاطفين بلغت 5 مليارات جنيه، عام 2012.

ثالثًا- المؤسسات والمنظمات الإسلامية في الخارج:

عملت الجماعة منذ مرحلة ما بعد الرئيس «جمال عبدالناصر»، على الانفتاح في تأسيس المراكز الإسلامية في الخارج تحت عشرات اللافتات، التي سمحت لها بجمع الأموال والحصول على التبرعات والصدقات والهبات المالية من الأقليات العربية والإسلامية وأنصار التيارات الإسلامية المتنوعة، لتدعيم توجهات الإخوانية وأنشطتها سواء المعلنة أو غير المعلنة.

فتم تأسيس المراكز والجمعيات الإسلامية والاجتماعية في الغرب، والمعنية بجمع الأموال بشكل عام، والهيئات الإسلامية العاملة تحت بند الإغاثة، وتمثل محركًا مهمًّا في حركة الأموال وجمع التبرعات في أكثر من 72 دولة حول العالم. فضلًا عن الأموال القادمة من الدول الراعية والداعمة للإخوان، والأموال القادمة من بعض المؤسسات والكيانات الداعمة للإخوان في الخارج ولها علاقة بالأجهزة الاستخباراتية ودوائر صنع القرار الدولية، التي تستخدم الإخوان كأداة لتحقيق مصالح في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومن أبرزها:

- تأسس في أوروبا عدد من المنظمات لهذه الأهداف والتوجهات نفسها، وقامت بجمع الأموال من خلال اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات من المواطنين الأوروبيين، ومنها: مركز الثقافة الاجتماعية للمسلمين في لوزان بسويسرا وتم تأسيسه عام 2002، ومؤسسة التأثير الثقافي والاجتماعي التي أنشئت عام 2010، واتحاد مسلمي سويسرا وتم إنشاؤه عام 2006.

- في الولايات المتحدة الأمريكية توجد مؤسسة «ماس» و«كير» و«إسنا»، وهي مؤسسات شرعية تمثل جماعة الإخوان في الولايات المتحدة الأمريكية، كما توجد هناك منظمة الشباب المسلم، ويعتمد الإخوان على هذه المؤسسات في جمع الأموال.

- أسس التنظيم الدولي «منظمة الإغاثة الإسلامية» التي تعد من أبرز تلك المؤسسات الإخوانية في عملية جمع الأموال من مختلف دول العالم، إذ يمتد نشاطها في حوالي 40 دولة حول العالم، وأوضحت الكثير من التقارير الدولية أنها من أبرز روافد تمويل الإرهاب الإخواني في العالم. ورفضت السلطات المصرية إنشاء فرع لمنظمة «الإغاثة الإسلامية» داخل القاهرة، خلال مرحلة الرئيس الأسبق «حسني مبارك»، ما دفعهم لتوظيف لجنة «الإغاثة الإسلامية» بنقابة الأطباء المصرية، واتحاد الأطباء العرب، وتوظيف تلك اللجنة كبديل لفرع المنظمة داخل القاهرة. وأشرف على عمل تلك اللجنة الدكتور «أحمد الملط»، نائب مرشد الإخوان حينها، و«عبدالمنعم أبوالفتوح»، و«أشرف عبدالغفار»، أمين عام مساعد نقابة الأطباء سابقًا وأحد المتهمين في قضية غسيل أموال التنظيم الدولي للإخوان.

رابعًا- المشاريع الاستثمارية والاقتصادية:

(أ) داخل مصر:

لم تقتصر مصادر جماعة الإخوان في جمع الأموال على الاشتراكات الشهرية التي يدفعها أعضاؤها أو على التبرعات والصدقات، لكنهم اتجهوا إلى تدوير تلك الأموال وتنميتها، لتحقيق عدة أهدافها، منها: إخفاء حقيقة مصادر رءوس الأموال، وإخفاء الحركة المالية وأوجه الأنشطة التي تنفق فيها، فضلًا عن الدعاية للنموذج الإسلامي الاقتصادي وفقًا لرؤية الجماعة وتوجهاتها. إذ عمل «البنا» منذ تأسيس الجماعة على إنشاء الشركات والمصانع، مثل شركة المعاملات الإسلامية، والتي أنشأت مصنعًا للنحاس وآخر للبلاط والإسمنت، والشركة العربية للمناجم والمحاجر، وشركة الإعلانات العربية، وشركة الغزل والنسيج، وشركة التجارة وأشغال الهندسة.

ومع عودة الإخوان للمشهد في مصر بالسبعينيات، عملوا على صناعة الإمبراطورية المالية للتنظيم من خلال التوسع في تأسيس الشركات والمصانع والمشاريع التجارية الشعبية. مما أدى إلى حرية الحركة والنشاط الدعوي والسياسي والاقتصادي، وشهدت تلك المرحلة ميلاد رجال أعمال محسوبين على جماعة الإخوان ومشروعها، فضلًا عن تأسيس عدد كبير من الشركات والمصانع والمدارس الخاصة والمراكز التعليمية والمستشفيات، ودور الطباعة والنشر، وشركات تكنولوجيا المعلومات. ووفقًا لبعض الكتابات حول اقتصاديات الإخوان، يتم تقدير حصيلة الإيرادات المجمعة سنويًّا لتنظيم الإخوان في مصر من المشاريع الخاصة بما لا يقل عن 8,2 مليارات جنيه.

(ب) خارج مصر:

عقب مرحلة الصدام بين الرئيس «جمال عبدالناصر» والإخوان، اتجهت الجماعة لفتح مساحات واسعة في المنطقة العربية، وفي أوروبا، إذ عملت على التوسع الأفقي والرأسي في صناعة منظومة الكيانات الإخوانية سواء الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية في الغرب بشكل عام.

امتلك التنظيم الدولي عددًا من الشركات والمؤسسات الاقتصادية في قارات العالم المختلفة، وأشرف عليها رجال التنظيم الدولي، ومن أبرزهم «إبراهيم كامل» مؤسس بنك «دار المال الإسلامي» (DMI)، ومقره الرئيسي في ناساو بجزر البهاما، كما أنشأ كل من «يوسف ندا» و«همت غالب» وآل يوسف القرضاوي «بنك التقوى»، والذي تم إغلاقه عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والذي كان مقره أيضًا في ناساو بجزر البهاما، وبالمثل أسس «إدريس نصر الدين» «بنك العقيدة الدولي» و«بنك أكيدا الدولي» في ناساو.

حول الإخوان هذه الشبكة من الشركات المصرفية وشركات التأمين والشركات البحرية كغطاء لفتح حسابات مصرفية، وتسهيل عمليات نقل وغسيل الأموال، بسبب صعوبة تتبع مسارات هذه الأموال المحمية بموجب قوانين السرية المصرفية؛ بالإضافة لعدة شركات عبر القارة الأوروبية منها شركة (Stahel Hardmeyer AG in Nachlassliquidation)، والتي تأسست في مارس 1967، ويتخطى رأس مالها 18,3 مليون فرنك سويسري، وتعمل الشركة في مجال تجارة الجملة والمنسوجات القطنية، ولديها عدد من الشركات التابعة في عدد من الدول، منها بريطانيا وجزر العذارى البريطانية، وشركة (BS Altena AG)، وتم تأسيسها في 2010 وتعمل في مجال العقارات طويلة الأجل، وفقًا لتقرير نشره مركز المساعدة والدراسات الاستراتيجية بواشنطن.

نجح الإخوان بالتوازي مع بداية ظاهرة البنوك الإسلامية الحديثة، في بناء هيكل متين من شركات «الأوف شور»، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من قدرتها على إخفاء ونقل الأموال حول العالم، فهي شركات يتم تأسيسها في دولة أخرى غير الدولة التي تمارس فيها نشاطها، وتتمتع هذه الشركات بغموض كبير يجعلها بعيدة عن الرقابة.

وتنتشر الشبكة المالية للإخوان من الشركات القابضة والتابعة، والمصارف الصورية، وغيرها من المؤسسات المالية، في بنما وليبيريا، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر كايمان، وسويسرا، وقبرص، ونيجيريا، والبرازيل، والأرجنتين، وباراجواي.

الكثير من تقارير الاستخبارات الأوروبية حذرت من تنامي نفوذ الإخوان في أوروبا، بسبب توسّعهم في إنشاء المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف التغلغل في دول الاتحاد الأوروبي والتأثير فيه.

ولا يمكن تجاهل ما كشفته الأجهزة الأمنية الغربية، وعرف إعلاميًّا «غزو الغرب.. المشروع السري للإسلاميين»، وهي الوثائق التي ضُبطت في فيلا «يوسف ندا»، وتعود لعام 1982، ونشرها السويسري «سيلفان بيسون»، وتضمنت بنودًا حول التمويل والدعم المالي، مثل: جمع أموال كافية لاستمرارية الجهاد، والبحث عن امتلاك أغلب رءوس أموال البنك، بما يتيح القدرة على إدارته والسيطرة عليه، وخلق تغطية في إطار قانوني للاستثمارات للحفاظ على سِرّية التعاملات المالية.

كما وردت تلك المشاريع في وثيقة «الجهاد الحضاري» الإخوانية، وهي وثيقة كُتبت عام 1991، تحت عنوان «مذكرة تفسيرية.. الهدف الاستراتيجي العام للجماعة في أمريكا الشمالية»، مؤكدة «ضرورة اعتماد مفهوم التمكين للإخوان في أوروبا، وأن ذلك يستلزم وجود مؤسسات تابعة للجماعة، مثل: وسائل إعلام، وأحزاب سياسية، وكيانات اقتصادية، مثل البنوك والشركات».

خامسًا- نمط ملكية المشاريع الاقتصادية:

تندرج حركة الأموال والأصول المالية داخل جماعة الإخوان، وفق الملكية الظاهرة والملكية الباطنة، تحت عدة مستويات داخل التنظيم، أهمها:

(1) كيانات ومؤسسات ومشاريع اقتصادية تئول ملكيتها للجماعة بنسبة 100%، ويديرها ممثلون عنها بـ«أوراق ضد»، سواء كانوا إخوانًا أو غيرهم، تهربًا من المصادرة والملاحقات الأمنية من قبل أجهزة الدولة المصرية.

(2) كيانات ومؤسسات ومشروعات اقتصادية تختلط فيها أموال الجماعة مع أموال قياداتها من رجال الأعمال، أو من رجال الأعمال المتعاطفين معها، ويكون فيها ممثلون عن أموال الجماعة بـ«أوراق ضد» أيضًا.

(3) كيانات ومؤسسات ومشاريع اقتصادية، تخص قيادات التنظيم بشكل خاص، لكن يكون للجماعة نصيب فيها من قيمة الأرباح التي تتروح بين نسبة 7% و10%، ومن ثم يصبح للتنظيم جزء في هذه الأموال في حالة التراكم الربحي، أو إعادة تدوير هذ الأموال.

فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، اعتمدت جماعة الإخوان في مؤسساتها الاقتصادية ما يسمى «أوراق الضد»، كصيغة قانونية للهروب من شبح المصادرة المالية في حال الصدام مع النظام السياسي، عن طريق إخفاء تبعية بعض الكيانات الاقتصادية، ونقل ملكية شركاتها ومؤسساتها لرجال أعمال على مقربة من التنظيم، على أن تمتلك الجماعة النصيب الأكبر من أسهمها، أو تكون بالمناصفة، ويتم توجيه نسبة كبيرة من أرباحها للمساهمة في تمويل أنشطتها داخل مصر وخارجها.

ومنذ سقوط حكم المرشد في يونيو 2013، وتصنيف الجماعة على قوائم الإرهاب، ومصادرة ممتلكاتها قضائيًّا، عقب تورطها في تمويل الأنشطة الإرهابية، ما زالت الأجهزة الأمنية المصرية تكتشف العديد من الشركات والمؤسسات التي تتبع بشكل مباشر التنظيم الإخواني، وتُعتبر مصدرًا مهمًّا لنقل الأموال عبر طرق متعددة وملتوية لإخفاء هويتها الحقيقية وولائها للإخوان وأعوانهم.

سادسًا- المال القطري:

لعبت الدوحة دورًا فاعلًا في تمويل جماعة الإخوان والمراكز والمؤسسات التابعة لها في الداخل والخارج، ووفقًا لعدد من الدراسات والأبحاث الاستقصائية التي تتبعت تمويل عدد من المنظمات المحسوبة على التنظيم الدولي، كشفت حجم هذه التمويلات وإعادة إنفاقها على مشروعات فكرية يتم تنفيذها بهدف تمرير مشروع الإخوان في الغرب، وفي المنطقة العربية، مثل «المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية» و«اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا».

فقد لعبت المؤسسات الإسلامية الممولة من الدوحة دورًا مزدوجًا في تلقي الأموال وإعادة تمريرها إلى كيانات أخرى بهدف تعقيد صعوبة الوصول لرأس المال الحقيقي ومصدره، عبر الذراع الرسمية «مؤسسة قطر الخيرية»، وتسهم في تمويل التطرف والإرهاب في دول أوروبية، وعشرات المدن الفرنسية.

ووفقًا لكتاب «أوراق قطر»، للصحفيين الفرنسيين «جورج مالبرونو»، و«كريستيان شينو»؛ فإن التمويلات القطرية لا تتم من خلال عمليات غير مشروعة لكنها تستخدم أساليب ملتوية ومعقدة تدفع لصعوبة التتبع لحركة هذه الأموال، لا سيما أن المؤسسات المتلقية وظفت هذه المنح في مشاريع اقتصادية بهدف غسل هذه الأموال من خلال شركات صرافة، وشركات عقارية، ومؤسسات تعليمية.

وأسست الدوحة «صندق جسور» القطري، في أبريل 2016، بفرنسا، بهدف تنوع المؤسسات الممولة للمراكز الإخوانية، وأصبح فاعلًا في تطبيق استراتيجية «قطر الخيرية»، كما أنه شريك أساسي مع جمعية «أمل»، إحدى المنظمات التابعة لجماعة الإخوان في أوروبا، ومعنية بالإشراف على أعمال البناء والتشييد الخاصة بهذه المنظمات.

أشرف على تأسيس وإدارة «صندوق جسور»، «أيوب أبو اليقين»، أحد رجالات النظام السياسي القطري في أوروبا، ويعتبر بمثابة وسيط قطري في عمليات التمويل لعدد كبير من المنظمات الإخوانية في فرنسا وأوروبا .

ويعتبر المانحون الأساسيون لـ«صندوق جسور» القطري: «أحمد الحمادي» مدير مشروع «الغيث»، والشيخ «مشعل بن سلمان»، والشيخ «حمد بن جاسم آل ثاني»، والشيخ «حماد عبدالقادر» مدير عام منظمة الدعوة الإسلامية بقطر، و«صلاح الحمادي»، وعدد من الشخصيات الكويتية، فضلًا عن 10 سيدات من المعنيين بجمع التبرعات والزكاة والصدقات.

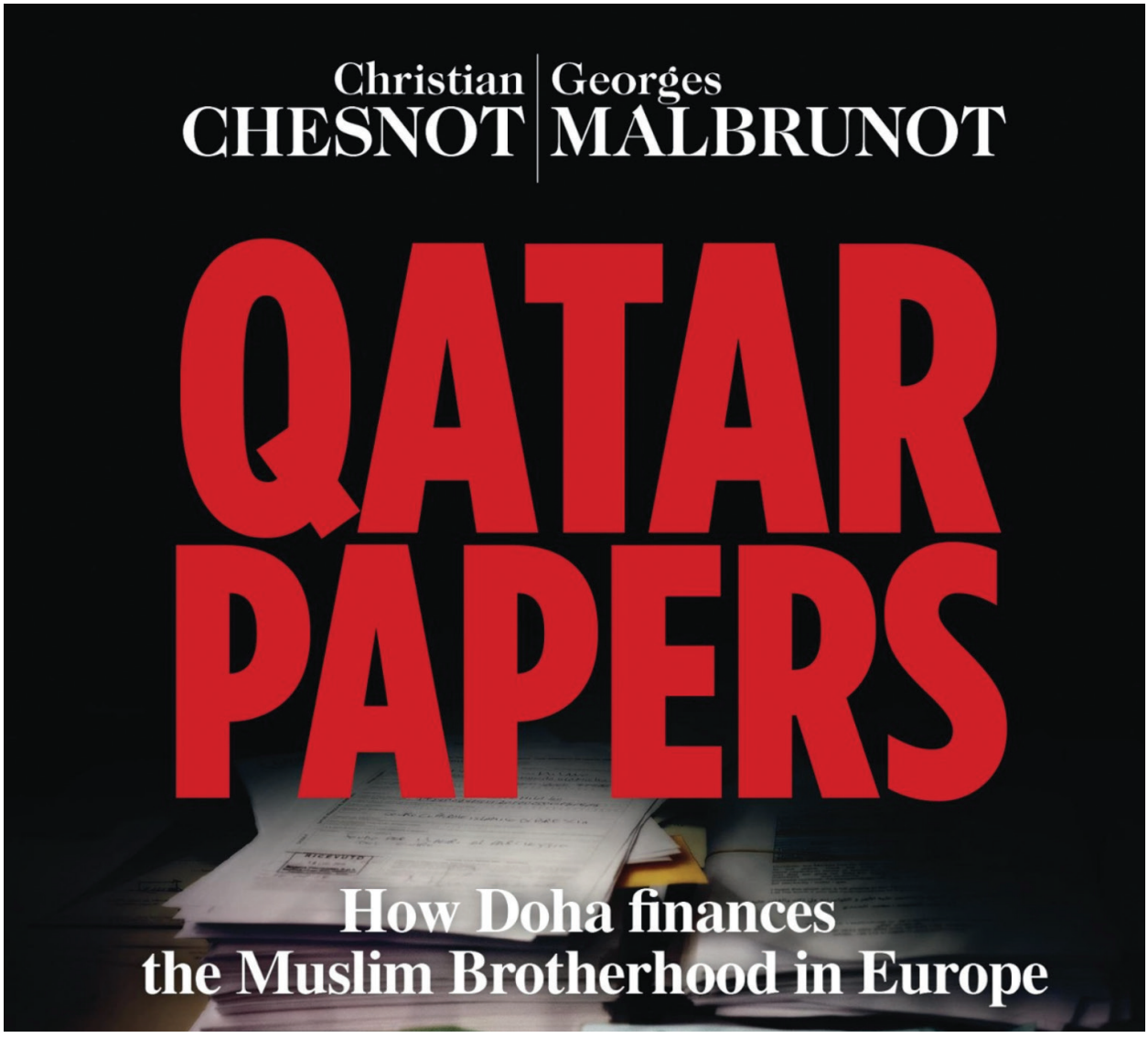

وفي صيف عام 2017، اشتعلت الخلافات بين البنوك الفرنسية وجمعية «أمل»، و«صندوق جسور»، نتيجة رفض قبول تحويلات مالية قادمة من دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت، نظرًا لتشككهم في مصدر وأهداف هذه الأموال.

وفي نهاية 2017، وجه مسئولون فرنسيون انتقادات بالغة إلى «صندوق جسور»، ومديره «أيوب أبو اليقين»، بسبب توجيه قسم من الأنشطة الممولة إلى أنشطة اقتصادية تنافسية، مثل: إقامة المحلات التجارية، والعيادات الطبية، والمؤسسات التعليمية، وغيرها من المؤسسات الربحية، ما يُعد مخالفة وفقًا للقانون الفرنسي.

وعقب مقاطعة الرباعي العربي لقطر، وإدراج جمعية قطر الخيرية في الدوحة على قوائم الإرهاب ضمن 12 منظمة قطرية، فضلًا عن اتجاه الإدارة الأمريكية لوضع «قطر الخيرية» تحت المراقبة تشككًا في تمويلها للأنشطة الإرهابية، قررت الدوحة تغيير اسم فرع «قطر الخيرية» ببريطانيا، التي يتولى مسئوليتها «أيوب أبو اليقين»، إلى شركة «نكتار ترست»، في نهاية عام 2017، للهروب من عملية الملاحقات الأمنية، وتتبع حركة الأموال والتمويلات القطرية في الخارج.

وقد كشفت وثائق استخباراتية أن «قطر الخيرية» قامت بتمويل أنشطة وتحركات جمعيات ومنظمات يمنية في مقدمتها منظمة الكرامة القطرية، ومنظمة رايتس رادار، ويديرها «خالد الحمادي»، وكذلك منظمة سام للحقوق والحريات التي يديرها «توفيق الحميدي» و«نبيل الصلاحي»، ومنظمة توكل كرمان، وهي منظمات تقوم بتوفير غطاء حقوقي وقانوني لعناصر تنظيم «القاعدة» والجماعات المتطرفة في المحافل الدولية.

فضلًا عن قيام بنك «الريان» القطري، بتمويل مجموعة من المراكز والمؤسسات التابعة لجماعة الإخوان داخل بريطانيا، بالإضافة لحساب بنكي يمول قنوات فضائية تابعة لجماعة الإخوان ويمتلكه إمام أحد المساجد ببريطانية.

سابعًا- المسالخ (المجازر) الإسلامية:

منذ تواجد الإخوان في الداخل الأوروبي، اتجهوا للاستثمار فيما يعرف بـ«المذابح الحلال»، أو «المسالخ الحلال»، وتخضع غالبيتها لجمعيات ومراكز إسلامية تابعة للتنظيم الدولي.

إذ إن الذبح الحلال يخضع لرسوم وضرائب تتقاسمها الجمعيات المشرفة مع السلطات المحلية، وغيرها من السلطات في دول المهجر وإقامة الجاليات المسلم، وتبلغ إيراداتها نحو 7 مليارات دولار سنويًا. وقد أصبحت «المسالخ الحلال» بمثابة شبكة كبيرة وضخمة في الداخل الأوروبي يسيطر عليها قيادات التنظيم، وتصب أرباحها في النهاية في خزينة الجماعة وتنظيمها الدولي.

ثامنًا- المنح الدولية:

استغل الإخوان هامش الحريات في الغرب، واتجهوا لتأسيس المنظمات والمؤسسات التي تتلقى تمويلات من بعض الجهات التي تدعم تعزيز مسارات حقوق الإنسان، ودعم التوجهات السياسية، فضلًا عن أن بعض دوائر صنع القرار وظفت الإخوان وقياداتها في الخارج من أجل حصد أصوات الناخبين.

فقد كشف حزب I&D اليميني في البرلمان الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي دفع 36.5 مليون يورو لجماعات لها صلات بجماعة الإخوان، والتي تتضمن أجندتها أسلمة أوروبا، وقال عضو لجنة الميزانية في البرلمان الأوروبي «يواكيم كوهس»، «إن الاتحاد الأوروبي يمول منظمات لها علاقات وثيقة مع المنظمات المتطرفة المرتبطة بالإرهاب مثل جماعة الإخوان».

تم اكتشاف هذا الأمر من قبل نائب رئيس الحزب I&D «نيكولاس باي» من خلال البحث في نظام الشفافية المالية للاتحاد الأوروبي للسنوات 2014-2019 عن منظمات الإخوان الأوروبية الرئيسية، وفي هذه السنوات الخمس، دفع الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 5.422.678 مليون يورو إلى الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية، التي تضم في عضويتها «منتدى المنظمات الشبابية والطلابية المسلمة الأوروبية (FEMYSO)، وهي منظمة تابعة للإخوان المسلمين.

الفساد المالي داخل جماعة الإخوان

على الرغم من وجود لوائح شكلية تنظم أنشطة الجماعة ونفقاتها، إلا أن تلك اللوائح لم تمنع قيادات الإخوان من الحرص على سرية أوجه مواردها وإنفاقها، وهو ما فتح المجال أمام عناصر لفضح الكثير من المخالفات عبر منصات السوشيال ميديا، وتوجيه الاتهامات للقيادات المسئولة عن المشهد، واستيلائهم على الكثير من الأموال نتيجة غياب الرقابة والمحاسبة. إذ يرى العضو السابق في مجلس شوري الجماعة، الدكتور «عبدالستار المليجي»، أن هناك لغزًا غامضًا في مصادر تمويل الإخوان وحقيقة ميزانيتها، نتيجة سيطرة بعض قيادات مكتب الإرشاد عليها، وأن الجماعة تتلقى تبرعات هائلة من الخارج والداخل ولا أحد يعلم عنها شيئًا، كما أنه لا توجد لجان لحصرها والإشراف على هذه التبرعات والمنح.

وترتبط أهم أبواب المخالفات وأوجه الاختلاسات المالية للتنظيم الإخواني بتحركات مكتب الإخوان المصريين في الخارج، من خلال النشاط الإعلامي المتمثل في الانتفاع ماديًا من عقد المؤتمرات والندوات السياسية، وحملات طرق الأبواب للكيانات الرسمية وغير الرسمية، في العواصم الأوروبية، بهدف الترويج لقضايا الإخوان مع النظام المصري.

يضاف إلى ذلك لقاءات التواصل مع دوائر صنع القرار والسياسيين في الغرب للدفاع عن قضايا الجماعة، والتعاقدات مع شركات العلاقات العامة، لتحسين صورة الجماعة في الخارج مقابل تشويه الدولة المصرية، والتعاقد مع شركات الاستشارات القانونية بهدف رفع الدعوى القضائية ضد النظام السياسي المصري.

كما يعتبر ملف إنشاء القنوات الفضائية واللجان الإلكترونية والمواقع الإخبارية التي تستهدف الدولة المصرية، من الملفات التي شهدت مخالفات مالية كبيرة، والتنسيق والتعاقد مع المراكز والمنظمات الحقوقية الدولية بهدف إصدار التقارير والبيانات الملفقة ضد الدولة المصرية، وملف إقامة المكاتب الإعلامية الخاصة برابطة الإخوان المصريين في الخارج للترويج لملف الإخوان في مصر.

الاختلافات المالية سبب للانشقاق عن الجماعة!

الفساد المالي داخل تنظيم جماعة الإخوان، أحد أهم الأسباب لانشقاق كثيرين من أعضائها، وهو ما شهد به أعضاء الجماعة أنفسهم في العديد من المناسبات. الفساد الذي بدأ في السنوات الأولى من

> **مواجهة الملف المالي للإخوان من أهم عوامل مكافحة الإرهاب والتطرف؛ إذ إن المصادر المالية منحت التنظيم القدرة على اختراق المجتمعات والتغلغل في مفاصل مؤسساتها**

عمر الجماعة، ليزيد ويتضخم مع انتشار وتزايد حجم التنظيم واستثماراته وأمواله، حتى أصبح محل الحديث مؤخرًا، ومن أبرز الأمثلة لهذه الانشقاقات:

أمير بسام: كان عناصر إخوانية موالية لجبهة «الكماليين» سربت تسجيلًا صوتيًا منسوبًا لعضو مجلس شورى جماعة الإخوان، الدكتور «أمير بسام»، والهارب حاليًّا خارج مصر، كشف فيه حجم المخالفات المالية داخل تنظيم الإخوان المصريين الهاربين إلى تركيا.

عصام سلطان: في منتصف الستينيات كان هناك عدد من الكوادر الإخوانية الرئيسية التي شككت في الملف المالي للإخوان، منهم المحامي «عصام سلطان»، الذي أمضى 16 عامًا عضوًا في جماعة الإخوان، وأحد المقربين من الرموز التاريخية للجماعة، حيث قال في حوار: «طبعًا هناك فساد وإفساد مالي ضخم داخل التنظيم، لأنه لا توجد رقابة على مصادر الصرف، ولا توجد ميزانية ثابتة، ولا وجود لأرقام حصرية حول حجم الاشتراكات أو التبرعات أو التحويلات التي تأتي من الخارج».

عبدالستار المليجي: يعد «عبدالستار المليجي» أحد القيادات الإخوانية المنشقة عن الجماعة، وأحد قيادات مكتب شورى الجماعة، الذين رصدوا المخالفات المالية وجمعها في رسالة بعنوان «أموال الإخوان من أين وإلي أين؟»، وأرسلها لمكتب الإرشاد للمطالبة بمعرفة منافذ صرف أموال الجماعة.

وختامًا ..

يعتبر مواجهة الملف المالي للإخوان من أهم عوامل مكافحة الإرهاب والتطرف؛ إذ إن المصادر المالية منحت التنظيم القدرة على اختراق المجتمعات والتغلغل في مفاصل مؤسساتها، والعمل على تغيير هويتها الفكرية والثقافية والدينية بما يتماهى ويتوافق مع أدبيات المشروع الإخواني، ومن ثم لا بد من اتباع نظم مالية واقتصادية، وأسس تكنولوجية حديثة تمكّن الدولة من تتبع وملاحقة المال الإخواني، ومصادرة تمويله وإنفاقه. فالتعاون والتنسيق الأمني مع كافة الدول لتشكيل منصات للرقابة والمتابعة المالية والوسائل الحديثة التي تستخدمها جماعة الإخوان لجني الأموال وإعادة تدويرها وإنفاقها في أعمالها الإرهابية، يعد أمرًا ضروريًا لمحاصرة التدفقات المالية الإخوانية، التي تدعم الإرهاب، مع الاستمرار في مقاطعة الدول الراعية للتطرف والإرهاب، وفضحها أمام المجتمع الدولي.

الإعلام.. سلاح الإخوان في مواجهة الدول

د. هاني نسيرة

كاتب وأكاديمي مصري

محمود قاسم

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل لحظة عالمية وإقليمية ووطنية مأزومة، من كورونا وتداعياتها، إلى التغير المناخي، وصولًا إلى الصراعات الإقليمية الملتهبة في بؤر الصراع بالشرق الأوسط؛ نجحت الخطابات الأيديولوجية والأصولية المأزومة أيضًا -عالميًّا وليس فقط عربيًّا وإسلاميًّا- من الصعود ومن توظيف هذه الأحداث المختلفة، والمركبة والمعقدة، في اتجاهات مختلفة، مباشرة وغير مباشرة.

من هنا نرى أنه لا يمكن حصر أو إقحام الخطاب الإعلامي الإخواني المتطرف، في خطاب الجماعة أو منصاتها الرسمية فقط، بل غدا شبكة واسعة من الفضائيات والوكالات في ظل وضع إقليمي استقطابي حاد، يقع فيه محور الاعتدال -وفي قلبه ونبضه مصر- في جهة، ويقف محور التطرف في جهة أخرى، في فضاء واسع من مضخات التمويل والدول الراعية والحاضنة، شأن قطر وتركيا وإيران، وتمتد أذرع كل منها من فضائيات إلى مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، في كل بؤر الصراع من ليبيا إلى سوريا إلى اليمن والسودان، لتحقيق أجنداتها الخاصة والمشتركة، وتتعدد أصواتها وأنماط خطابها ووظائف هذا الخطاب -كما سنوضح- في ظل لحظة عالمية وإقليمية مركبة ومعقدة، وزمن عربي عصيب وغير مسبوق إذا شئنا الدقة.

ولكن رغم هذا التعدد والتنوع في مصادر وأنماط الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان الإرهابية، وتعدد أذرعها وشركائها الإعلاميين -من المضخات القطرية والتركية- وتشاركهم في مضامين وأهداف الخطاب ووظائفه؛ إلا أنهم قد يختلفون في أولوياته وأنماطه وأشكاله المباشرة وغير المباشرة، بين الأهداف السياسية المباشرة وغير المباشرة والأهداف الأيديولوجية العامة أو التنظيمية الخاصة أو مباشر وغير مباشر، فيما يمكن أن نسميه توزيع الأدوار حينًا وتشاركها أحيانًا أخرى، بغية هدف مركزي رئيسي هو خلخلة صورة الشرعية وافتعال واصطناع وتفعيل أي بذور احتجاجية، والتشكيك المستمر في أداء النظام المصري، قيادة ورئيسًا وحكومة، بل وفي القوى والنخب الحزبية المؤيدة والمعارضة على السواء، التي تؤمن بالدولة المصرية ودوائر أمنها القومي.

كما تختلف مضامين الخطاب الإعلامي بين هذه المنصات والمؤسسات الإعلامية المختلفة مع مضامينه في منصات الإعلام الجديد، وأداؤه يختلف كذلك بين موقع وآخر، من تويتر إلى الفيسبوك إلى يوتيوب وغيره، ولكن تشترك في هدف واحد هو الإثارة والتشويش والتشويه ومحاولة صنع حالة احتجاجية وثورية، ودمج الجماعة الإخوانية في المعارضة المصرية، وتجاوز تاريخها القريب السابق. **كما سيتضح فيما يلي:**

أولاً- النمط التحريضي (توظيف واستغلال الأزمات لإثارة وتحريض الرأي العام)

تترقب الجماعة أي قرار أو تصريح حكومي جديد يمس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتربص به، محاولة توظيفه في صناعة حالة من التأجيج والإثارة للرأي العام، دون نظر للمنطق الكامن أو الظاهر وراء القرار، أو منطق مؤيديه، أو المخالفة القانونية والتنظيمية التي يستهدفها القرار.

بالطبع تحتمل بعض القرارات الحكومية، خاصة المتعلقة بالاجتماعي والمستوى الاقتصادي والحياتي، دائمًا النقد، وفي كل بلدان العالم، في ظل تكاليف العولمة وقوانين السوق والأزمات العالمية والمالية المستمرة، وربما يجانبها الصواب والدقة في التطبيق، أو يفشل الإعلام الرسمي والحكومي في تهيئة الرأي العام للتعامل معها، أو إقناعه بها، وصناعة قبوله بها، رغم وعي الجميع بهذا التربص التنظيمي لشبكة الإعلام المضادة بها لصناعة حالة احتجاجية وثورية ضد النظام عبر تأويلات ومغالطات ومبالغات دأبت عليها.

استغلت ووظفت المنصات الإعلامية الإخوانية المختلفة (القنوات الفضائية أو على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى العشرات من المواقع الإخبارية الإلكترونية والفضائيات الممولة من قطر وتركيا)، وذلك استغلالًا لتداعيات بعض القرارات، مثل قرارات الإصلاح الاقتصادي، في محاولة إثارة وتحريض الجماهير.

ثانيًا- النمط التشكيكي ومحاولة خلخلة الثقة

دأب الخطاب الإعلامي الإخواني -بمنصاته المباشرة وغير المباشرة- على محاولة التشكيك في أي مسار أو موقف سياسي للدولة، والدعوة للمقاطعة الشعبية له، ومحاولة نزع الثقة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما يصور على أنه رفض للنظام أو شرعيته وتمهيد للثورة عليه، وهو ما اعتادت عليه الجماعة منذ خروجها من السلطة وإسقاط حكمها. وقد كانت انتخابات مجلس الشيوخ مدخلًا جديدًا لاستمرار نهج الإخوان في محاولة تشويه الصورة وعرقلة الاستحقاقات الدستورية والانتخابية عبر الترويج لعدد من المقولات دار أغلبها حول انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، ومحاولة التركيز على فكرة العزوف الجماهيري عن المشاركة. ورغم ذلك فقد جاءت نسبة المشاركة وفقًا لما أعلنته الهيئة الوطنية للانتخابات بنحو 14.23%، في حين أن نسبة التصويت في انتخابات مجلس الشورى التي قامت عليها الجماعة عام 2012 لم تتجاوز نحو 7%.

ويمكننا رصد آراء منصات وإعلام الإخوان التقليدي والجديد كالتالي:

- وقد رأينا ذلك مرارًا وتكرارًا بشكل حاد في الآونة الأخيرة، فعندما وقعت مصر اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع اليونان في 6 أغسطس 2020 أغضب ذلك تركيا، واعتبرته انتهاكًا لحقوقها السيادية والبحرية، فما كان من إعلام الإخوان المدعوم من أنقرة إلا التشكيك في أهمية الاتفاق بالنسبة لمصر، وأن الاتفاق يُخل ويضر بحقوق مصر بالبحر المتوسط لصالح اليونان ونكاية في تركيا فقط، وأن مصر تنازلت عن جزء كبير من حدودها الغني بالثروات من أجل التصدي للنفوذ التركي المشروع على حد زعمهم. ورأينا ذلك مثلًا في مقطع فيديو على مقطع يوتيوب لقناة «الشرق» يتحدث فيه الإخواني هشام عبدالله عن وثائق يزعم أنها مسربة من وزارة الخارجية تفضح تنازل مصر عن حقوقها في المتوسط، تحت عنوان **«حصريًا.. وثائق مسربة من وزارة الخارجية المصرية بشأن اتفاقية ترسيم الحدود مع اليونان»**.

- تسليط الضوء على بعض الدعاية الانتخابية التي تسيء للمرشحين وللانتخابات، مثل جمل «أقوال لا أفعال» أو بعض الرموز الانتخابية، مثل «رمز ثمرة الموز»، بجانب التركيز الكبير على بعض المؤتمرات الانتخابية التي اشتملت على حضور جماهيري كبير رغم التدابير الوقائية بسبب جائحة «كوفيد19-».

- ترويج صورة أن مجلس الشيوخ يمثل إهدارًا لموارد الدولة، والحديث عن أنه سيتكلف 4.5 مليارات جنيه، وأنه جاء لتوزيع الولاءات، وأن الإعلام منذ سبع سنوات كان يتحدث عن أن مجلس الشورى ليست له فائدة، ومجرد ضياع للأموال قبل أن تتغير اللهجة الحالية.

هكذا تتعدد صور الانتقائية التي تستهدف التشكيك في مضامين الخطاب والرسالة الإعلامية الإخوانية تجاه المسار السياسي الداخلي والخارجي، وهو الأمر المستمر في كل المحطات، وتستعد له الآن الجماعة ومنصاتها المباشرة وغير المباشرة.

ثالثًا- النمط التشتيتي والساحة الإقليمية والأهداف المتعددة:

من الأمثلة المهمة أيضًا لهذا الخطاب التشتيتي والتشويهي الذي يتخذ من قضايا الإقليم (من ليبيا إلى سوريا إلى اليمن والخليج والمغرب العربي)، والعالم وليس فقط الداخل المصري، وسيلة لتشويه النظام المصري وسياساته، في محاولة لتشتيت الناظر واعتبار النظام المصري مسئولًا عن كل الأزمات والقضايا، وأنه كان يملك حلًّا سحريًّا ممكنًا لكل المشاكل المتعلقة به أو بالأمة والمنطقة، وهو ما سنحاول رصده من خلال عدد من الأمثلة:

- توظيفه قضية حساسة إلى حد بعيد كـ«سد النهضة»، حيث تلجأ رسالته الإعلامية إلى توجيه ولفت نظر المصريين تجاهها باعتبارها القضية الأهم دون سواها من القضايا الإقليمية الهامة التي تتعامل معها مصر في مختلف الاتجاهات. فلا يتوانى الإعلام الإخواني عن تصوير تناقض بينها وبين الاهتمام بالشأن الليبي، وتصويرها على أنها الأولوية الأولى، مرددًا عبارتهم الشهيرة «الأمن القومي المصري في الجنوب وليس في الغرب». وهنا يدرك القاصي والداني أن الإعلام الإخواني يدعم الإجراءات التركية في الجوار الليبي عن طريق المحاولات المستمرة لصرف نظر المصريين عنها باعتبارها ليست ذات أهمية مقارنة بقضية سد النهضة.

- بث صور حصرية لقناة «الجزيرة» حول الشكل النهائي للسد والإيجابيات التي يجنيها السودان من السد، في محاولة لشق الصف المصري السوداني، وإحداث شرخ في الجبهة المصرية السودانية.

رابعًا- النمط الثوري وتصدير الثورة الإخوانية المرجوة:

لعل هذا النمط هو الجامع بين مختلف الرسائل الإعلامية التي تقدمها منصات جماعة الإخوان المختلفة، المباشرة وغير المباشرة، في محاولة لحفز الناس على الخروج والانقلاب والاصطدام بأجهزة الدولة والأمن،

أنماط الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان

عبر الدعوة للثورة وتثوير حالة الغضب والاحتقان التي تنتاب الشارع المصري تجاه بعض الأزمات كحالة الركود الاقتصادي التي تبعت انتشار جائحة «كوفيد19-» على مستوى العالم، في محاولة لاستنفار الرأي العام. وأيضًا استغلال إجراءات الإصلاح الاقتصادي عبر الدعوة للثورة والخروج على القوانين -على حد تصويرهم- التي سنتها الحكومة والتي كانت لها تداعيات اقتصادية واضحة.

فقد بدأت لجان الإخوان فيما يمكن وصفه بالعادة السنوية عبر الدعوة لتأليب الرأي العام، ومطالبة أعوانهم للخروج ضد الدولة المصرية، وقد كان من ضمن ملامح هذه الدعوات هي محاولة إعادة المقاول الهارب محمد علي للمشهد مرة أخرى عبر دعواته للتظاهر وإسقاط النظام رغم فقدانه القدرة على التأثير وفقره الفكري والسياسي والاستراتيجي، وهشاشة حضوره في الوعي النخبوي أو العام في مصر، وهو ما يعبر أيضًا عن حالة فقر لدى الأذرع المناصرة له من جماعة الإخوان التي لم تستطع أن تطرح شخصًا مناسبًا لهدفها. وكأن الجماعة افتقدت للقيادة، واستنفدت البدائل.

خامسًا- النمط الديني التوظيفي:

في ظل أزمة جماعة الإخوان واختلاف أجنحتها وأجيالها، تعددت مظاهر هذه الأزمة في الخطاب الاتهامي المتبادل بين القيادات والشباب والأجنحة المختلفة، مما ألجأ الجماعة للعودة للخطاب الديني الرسالي رهانًا على العاطفة الدينية والعقيدة الأيديولوجية لهذه القواعد. إذ

تحاول الجماعة في صراعها مع الدولة توظيف الدين في استثارة الجماهير، كما تحاول توظيفه في لملمة القواعد والأجنحة المشتتة في لحظة الأزمة العميقة للجماعة. وهناك العديد من الأمثلة على هذا النمط، من أبرزها:

- تحاول الجماعة -عن طريق منابرها الإعلامية- تشويه عقول بعض البسطاء بإشاعة أن الدولة تحارب الإسلام وتراثه، موظفة محاولات الدولة الجادة لتنقيح التراث وتجديده بشكل لا يخل بثوابت الدين الإسلامي ولا بفقهه القويم.

- أيضًا تم استغلال مشروع قانون استقلال دار الإفتاء عن مؤسسة الأزهر الشريف ونقل تبعيتها لمجلس الوزراء الذي تم طرحه في مجلس النواب، واعتبروا ذلك محاولة لهدم قبلة الدين الإسلامي في مصر وهي الأزهر الشريف، وأن النظام يتجه لعلمنة الدولة وتنحية الدين بشكل كامل عن الشئون السياسية الاجتماعية.

- حديث القائم بأعمال مرشد الإخوان إبراهيم منير في 19 سبتمبر 2020، عن أن عمل وجهاد الجماعة ضد النظام المصري إنما هو من دين الله ودفاع عنه وعن كل الأديان السماوية، وأن الحالة التي تعيشها الجماعة إنما هي كرب وابتلاء من الله وعليه يؤجرون!

ختامًا.. الإعلام بين استنزاف الدولة واستنزاف الجماعة:

من المهم الانتباه إلى أن الخطاب الإعلامي الإخواني والمتحالف معه، يحاول العودة بالجماعة للفعالية والوجود في الحياة السياسية المصرية، واصطناع حالة ثورية انقلابية على النظام، وتشويهه والنيل منه، ليس فقط أمام مواطنيه بل وفي علاقته بالمنطقة والعالم، وتوظف في سبيل ذلك كل أدواتها الممكنة، تشويهًا وتلفيقًا وتناقضًا، وشعاراتية وطنية تحمل مصر المسئولية عن كل خطأ أو مشكلة في المنطقة، كما توظف الدين وعواطفه والطائفية في محاولة لتوظيفها لمواجهة النظام واستهداف السلم المصري.

من المهم الانتباه إلى أن الخطاب الإعلامي الإخواني والمتحالف معه، يحاول العودة بالجماعة للفعالية والوجود في الحياة السياسية المصرية

ولكن رغم كل هذا الاتساع في مضامين الرسالة الإعلامية الإخوانية وشركائها، إلا أنها تشترك في هدف رئيسي هو ما أعلنه أنصارها بعد سقوط حكمهم في 30 يونيو سنة 2013 وهو «استنزاف الدولة حتى السقوط»، فكل ما تقدمه قنواتها الفضائية ومنصاتها وحساباتها التواصلية يستهدف مصر، وليس غير، ولكنها حالة الأمل لجماعة منهكة ومأزومة تنزف.

وفي مواجهة الخطاب الإعلامي ليس مطلوبًا استنزاف مقابل، بل المطلوب حسن إدارة إعلامية للأزمة معها، عبر اعتماد المنطق من الاتساع وتنويع وتعدد الأذرع الإعلامية المضادة، وتنويع مضامين الخطاب ورسائله والاهتمام بالشأن الإقليمي والأممي الذي توظفه الجماعة وأنصارها في الداخل والخارج ضد مصر بشعاراتية غير تاريخية تحمل مصر المسئولية عن كل شيء متجاهلة سياقات الواقع وقوانينه وتغيراته وتحدياته.

إن الجماعة مستغرقة في الإضرار بمصر، رغم أنها تمتلك عشرات الفروع في مختلف أنحاء العالم، لكنها توظف كل أنصارها وأذرعها في استهداف المركز المصري الذي أسقط حكمها، وأجهض أحلامها، وتوظف كل سياقات المنطقة في مواجهته، مما يمكن من توظيف السياقات نفسها ضد الجماعة وضد حلفائها. فالإخوان جماعة متعددة الوجوه والممارسات، فموقفها في أفغانستان مؤيد للولايات المتحدة ضد طالبان، وفي العراق تؤيد الولايات المتحدة ومتطرفي إيران ضد السنة وضد العروبة، وهذا غير موقفها في مصر أو مع الفلسطينيين أو الموقف المختلف في سوريا أو قبل ذلك في الجزائر، وهذه التناقضات يمكنها إظهار التناقض الإخواني وبُعده عن الوضوح.

دور الأخوات

في استراتيجيات التنظيم

تقى النجار

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أدركت جماعة الإخوان الإرهابية مبكرًا أهمية ومحورية دور المرأة في التنظيم، وهو ما ظهر جليًّا مع قيام «حسن البنا» بتأسيس أول فرقة للأخوات المسلمات عام 1933. وقد تطور دور «الأخوات» في التنظيم بدايةً من العمل الدعوي، مرورًا بالتجنيد، وصولًا إلى مواجهة الأمن المصري عقب ثورة 30 يونيو 2013، والمشاركة في العمليات الإرهابية، وذلك بالتحريض على العنف، وتوفير التمويل، ونقل المعلومات. وفي ظل حسم الدولة المصرية في التعامل مع تلك الجماعة الإرهابية، من المرجح أن تزيد الجماعة من اعتمادها على «الأخوات» في محاولة مستميتة لاستهداف أمن واستقرار الدولة المصرية. ومن ثمّ، يُثير ذلك تساؤلات مُهمة حول خطورة انضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية، وكذلك تطور دور «الأخوات» داخل جماعة الإخوان الإرهابية، ومدى تصاعد إرهابهن بعد ثورة 30 يونيو.

خطورة انضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية

تتمثل الخطورة الحقيقية لانضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية في العلاقة المركزية التي تربط المرأة بالمجتمع، إذ تُشكل المرأة شبكة هي مركزها. وتلعب أدوارًا متعددة منها، دور الأم أو الأخت أو الابنة أو الزوجة. كما أن لديها القدرة على التواصل مع نصف المجتمع، والتأثير فيه. وتعد النساء أكثر ميلًا لقبول الأفكار المتشددة أو المتطرفة من الرجال، نظرًا لاعتمادهن على العاطفة المحركة للثأر لديهن والرغبة في الانتقام.

تعي الجماعات الإرهابية الأهمية الرمزية والاستراتيجية للنساء، فعمدت إلى توظيفهن بالشكل الأمثل، وذلك بالقيام بأدوار متعددة كالتجنيد، وجمع التبرعات، ونقل المعلومات، وأحيانًا حمل السلاح. وتنصرف الأهمية الرمزية للنساء في إضفاء الشرعية على الجماعات الإرهابية، وذلك لنجاحهن في استقطاب أعداد كبيرة من النساء، بينما تتجلى الأهمية الاستراتيجية للنساء في احتضان المرأة لأفكار التنظيم، وهو ما يعني الانتقال الأيديولوجي لتلك الأفكار للأجيال القادمة عبر عملية التنشئة. ناهيك عن سهولة حركتهن لتجنبها كثيرًا من نقاط التفتيش التي يتعرض لها الرجال، بفعل معاملة الأمن المغايرة لهن، وذلك لاعتبارات دينية وثقافية واجتماعية، ففي المجتمعات العربية والإسلامية تحظى المرأة بالخصوصية التي تبعدها عن الشبهات.

وقد وضعت جماعة «الإخوان» هيكلًا تنظيميًّا خاصًّا بالأخوات من أجل تفعيل أدوارهن وتنظيم عملهن سعيًا لتحقيق مصالح الجماعة. وعليه، تم تدشين عدد من اللجان أبرزها: «لجنة التربية والأسر»، التي تعد المنوطة بالتأهيل التربوي للأخوات، وذلك عبر تدريس عدد من المناهج الدينية الخاصة بأدبيات الجماعة. وكذلك «لجنة الدعوة الفردية»، وتعد تلك اللجنة هي المحرك الأساسي والرئيسي لعمل الأخوات، حيث تعمل على تدريبهن على استقطاب غيرهن. وتشمل لجنة الدعوة الفردية قطاعين مهمين: الأول خاص بـ«الزهراوات»، وهو قطاع مختص باستقطاب الإناث في المراحل العمرية المبكرة، مثل تلميذات المرحلتين الابتدائية والإعدادية، بينما الثاني هو قطاع «الفتيات»، ويستهدف طالبات المرحلتين الثانوية والجامعية سعيًا لنشر فكر الجماعة المتطرف.

ويجادل الخبراء بأنه من بين أهم أسباب بقاء جماعة الإخوان الإرهابية، رغم كل ما تعرضت له من ضربات أمنية وسياسية، منذ إسقاطها بمصر في 30 يونيو 2013، هو وجود كتلة كبيرة من نساء الجماعة، تمثل عصب التنظيم؛ إذ إن صفوفهن لم تشهد أي انشقاقات تذكر. وبعبارة أخرى، على الرغم من حدوث كثير من الانشقاقات التاريخية والمعاصرة بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها لم تنصرف إلى صفوف الأخوات المسلمات، أخذًا في الاعتبار دورهن المحوري في التنظيم من ناحية، وتزايد أعدادهن من ناحيةٍ أخرى. وبعبارة موجزة، تعد «الأخوات» خط دفاع ثانيًا يضمن بقاء الحركة في أوقات الأزمات.

«الأخوات».. مسارٌ موازٍ

تُشكل «الأخوات» قطاعًا كبيرًا من جماعة الإخوان الإرهابية، غير أنه لا توجد إحصائياتٍ حول أعدادهن، لكن بعض التقديرات ذكرت أنهن يشكلن ما يقرب من 30% من أعضاء الجماعة، بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أنهن يزدن عن 40% من أعضاء الجماعة. وبتتبع بمراحل تطور دور الأخوات داخل التنظيم نجد أن أول «فرقة للأخوات» تأسست عام ١٩٣٣ من نساء الإخوان وبناتهن وقريباتهن.

ويعد تشكيل فرقة للأخوات تناقضًا واضحًا لأفكار «حسن البنا»، التي رفضت إعطاء المرأة حقوقها، وعملت على تقويض حريتها، حيث قال: «ليست المرأة في حاجة إلى التبحر في اللغات المختلفة، وليست في حاجة إلى الدراسات الفنية الخاصة، فستعلم عن قريب أن المرأة للمنزل أولًا وأخيرًا..». ويمكن تفسير ذلك في ضوء البراجماتية التي يتميز بها «البنا»، فبالرغم من عدم قناعته بأهمية حقوق المرأة؛ إلا أنه وجد ضرورة حتمية لتوظيفها من أجل تحقيق أهداف الجماعة.

وكانت أول رئيسة لذلك القسم هي «لبيبة أحمد»، وتعاقب على رئاسة الفرقة بعد ذلك كل من: «آمال العشماوي»، و«نعيمة الهضيبي»، و«فاطمة عبدالهادي»، ثم «زينب الغزالي». ومع بداية تأسيس «فرقة الأخوات» اقتصر دور المرأة على تربية الأولاد ورعاية الأسرة، غير أن هذا الدور شهد تطورًا لاحقًا نحو العمل السياسي في عام 1944 الذي شهد إطلاق أول لجنة تنفيذية «للأخوات المسلمات»، التي لعبت دورًا فاعلًا في امتداد دعوة «الأخوات» إلى الأماكن العامة، والشوارع، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، وغير ذلك.

تحوّل دور «الأخوات» إلى جمع التبرعات وإيصالها إلى بيوت الإخوان المحبوسين أو الهاربين؛ إذ ساهم النشاط الاجتماعي «للأخوات» في إنشاء شبكة قوية وعميقة بين الأسر الإخوانية، وفرت تأمين الدعمين المادي والمعنوي لأُسَر المحبوسين.

ويمكن القول إنه في بداية تشكيل قسم الأخوات تركزت أدواره الأساسية على الدعوة والنشاطات الاجتماعية الصحية، غير أن تلك الأدوار اتخذت بُعدًا استراتيجيًّا في وقت المواجهات الصريحة مع السلطة، فقد كان جوهر مهمة الأخوات مساعدة الحركة على النجاة من الضربات الأمنية القاسية ضد قيادتها.

وفي مرحلتي التسعينيات وأوائل الألفية الثانية، برز دور «الأخوات» في حشد السيدات للتصويت الانتخابي، والوقوف أمام اللجان للدعاية لمرشحيهم. كما عملت «الأخوات» على محاولة استقطاب كل الفتيات اللاتي يحق لهن التصويت. ولا شك أن عام 2005 شهد تبلورًا لدور «الأخوات»، وهو الدور الذي أفضى إلى حصد الإخوان عدد 88 مقعدًا في انتخابات مجلس النواب حينها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إحدى أهم القيادات الإرهابية النسائية داخل التنظيم في ذلك الوقت، وهي «زينب الغزالي»، التي رفعت شعارًا ظاهريًّا للعمل الخيري، لكنها شاركت في تنفيذ عدد من العمليات الإرهابية، كان أبرزها تأسيس «تنظيم 65»، الذي اتُّهم بالتخطيط لاغتيال الرئيس المصري الراحل «جمال عبدالناصر»، وضرب المنشآت الحيوية بهدف الاستيلاء على السلطة. وحُكِم عليها بالإعدام شنقًا في هذه القضية، إلا أن الحكم خفف عليها للمؤبد، ثم أفرج عنها في عهد الرئيس الراحل «محمد السادات». وبعد خروجها، أصدرت كتابها «أيام من حياتي»، حيث احتفى به الإخوان الذين حولوا كاتبته إلى «أيقونة» ورمز نسائي جهادي. والكتاب عبارة عن سيرة جهادية مليئة بالمفاهيم القطبية، والمظلومية الإخوانية.

وقد مثلت مرحلتا الخمسينيات والستينيات فترتين من أصعب فترات تاريخ الإخوان، نتيجة الاعتقالات التي طالت أهم قيادات الجماعة، وهنا

ومع أحداث يناير 2011، بدأ الظهور الكاسح «للأخوات»؛ حيث رأى مكتب الإرشاد حتمية الدفع بالنساء واستغلالهن في فترات الانتخابات البرلمانية والمحلية، نظرًا لارتفاع نسبتهن التي تقترب من ضعف الكتلة التصويتية للرجال، ومع مطلع عام 2011 تقدم عدد كبير منهن لانتخابات مجلس الشورى، ونجح منهن عدد ليس بالقليل إلى جانب مشاركة ما يقرب من ثلاث سيدات إخوانيات في الجمعية التأسيسية لإعداد دستور 2012، ناهيك عن مشاركة بعضهن في برلمان 2012 الذي تم حله فيما بعد.

مما سبق، وباستقراء دور «الأخوات» في مراحل تاريخية ممتدة من عمر الجماعة الإرهابية، نجد أن هذا الدور يتم توظيفه طبقًا للسياق الحاكم والظروف الراهنة التي تمر بها الجماعة، فقد تحول من رعاية الأسرة في بداية تأسيس التنظيم، إلى الدعوة والحشد والتمدد، وتطور إلى الدعم المعنوي والمادي في أوقات المحن، وبرز بشدة في الحشد للانتخابات في مرحلة الصعود السياسي للتنظيم، وتبلور مؤخرًا في المشاركة في عمليات إرهابية في مرحلة ما بعد إسقاط حكم جماعة الإخوان الإرهابية.

دور «أخوات الدم»

في أعقاب ثورة 30 يونيو، برز عنف «الأخوات»؛ إذ بدأ توظيفهن في عمليات إرهابية ضد الدولة المصرية، وقد تبلورت مهامهن في أدوار عدة يمكن الوقوف عليها في النقاط التالية:

- **العنف والتحريض:** تصاعد عنف «الأخوات» بشكل كبير في أعقاب ثورة 30 يونيو، وظهر ذلك من خلال نشاطهن المكثف بالجامعات، ولا سيما جامعة الأزهر؛ إذ قامت «الأخوات» بعديد من مظاهر العنف داخل الجامعة، كان أبرزها: محاصرة مكاتب عمداء الكليات، وإغلاق بوابات الجامعة الرئيسية بالسلاسل، ومهاجمة رجال الشرطة، والاشتباك مع عدد من الأكاديميات. وكذا قيام المدعوة «سامية شنن» بالمشاركة في «مذبحة كرداسة» وذلك بالاعتداء على جثث ضباط مركز شرطة كرداسة، وتشجيع المسلحين على تخريب مدرعات الشرطة وإشعال النيران بالقسم. وفي فبراير من عام 2015 أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمًا بمعاقبتها بالإعدام، إلا أن المحكمة قبلت الطعن وخُفف الحكم إلى السجن المؤبد. ناهيك عن تجديد حبس «عائشة خيرت الشاطر» في أغسطس 2019، وذلك للتحريض على أعمال عنف وتخريب ضد الدولة، والتحريض على ضرب الاقتصاد القومي.

- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تصريح «عزة توفيق» (زوجة خيرت الشاطر) عقب ثورة 30 يونيو بـ«أن أمام الجيش المصري 20 ساعة، تبدأ من الآن، للعمل على إعادة قيادات جماعة الإخوان إلى الحكم، وإلا ستتحول مصر إلى بركة من الدماء». وأشارت إلى أن «هناك 20 ألف مجاهد على الحدود المصرية سيتحركون لاقتحامها».

- **اللجان الإلكترونية:** سعت «الأخوات» إلى استهداف مؤسسات الدولة وتشويهها عبر ترويج الشائعات، وقد كشفت التحقيقات في القضية رقم 485 لسنة 2015 أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلاميًّا بقضية «اللجان الإلكترونية والإعلامية لتنظيم الإخوان الدولي»، والمتهم فيها عدد من نساء الإخوان، اتفاق قيادات بتنظيم الإخوان الدولي الهاربين خارج البلاد على التحريض على مؤسسات الدولة ومنشآتها العامة، بهدف إسقاط النظام القائم. وفي إطار ذلك، جرى تفعيل عمل اللجان الإلكترونية للتنظيم، لتنفيذ ذلك المخطط عن طريق نشر الشائعات لتكدير السلم والأمن العام، والتحريض على تنفيذ عمليات إرهابية ضد القضاة، وأفراد وضباط الشرطة، والقوات المسلحة، والمنشآت العامة والحيوية.

- **حلقات وصل:** تعمل «الأخوات» في الفترة الحالية من تاريخ الجماعة كحلقات وصل بين عناصر التنظيم الإرهابي في الداخل والخارج، وذلك لنقل التكليفات والمعلومات. كما تتولى «الأخوات» مهمة التنسيق بين الكوادر الإخوانية في خارج السجون والقيادات القابعة داخل السجون. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى دور «سندس عصام شلبي» ابنة القيادي الإخواني «عصام شلبي» التي حُكم عليها بالإعدام في قضية التخابر. وكذلك «بسمة رفعت عبدالمنعم محمد ربيع» المتورطة في اغتيال النائب العام «هشام بركات»، حيث كانت تتولى التواصل مع الإخواني «يحيى موسى» الهارب إلى تركيا، والذي كلّف عناصر الجماعة بتنفيذ الاغتيال، وأصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمًا بمعاقبتها بالسجن المشدد لمدة 15 عامًا.

- **تمويل الإرهاب:** تقوم «الأخوات» بدور محوري في عملية جمع التمويل اللازم للعمليات النوعية تحت غطاء أعمال الخير، وتلقي التمويلات من الخارج عبر حسابات بنكية بعيدة عن أجهزة الأمن. وفي هذا السياق، تم القبض على عدد من العناصر النسائية النشطة داخل التنظيم، أبرزهن «علا القرضاوي» المتهمة بتمويل التنظيم الإرهابي، والمشاركة في تنفيذ مخطط أعدته جماعة

> **تتمثل الخطورة الحقيقية لانضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية في العلاقة المركزية التي تربط المرأة بالمجتمع، إذ تُشكل المرأة شبكة هي مركزها**

الإخوان لتمويل جماعات العنف داخل مصر. وكشفت التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا بمصر بالقضية رقم 316 لسنة 2017 أنها كانت تتولى الدعم المباشر لعناصر الجماعة وتمويل تسليحهم؛ إذ كانت تتلقى تكليفات مباشرة تتصل بالقوائم المالية، وأرقام الحسابات البنكية غير المعروفة لعدد كبير من قيادات الجماعة.

- **مدارس إرهابية:** تحولت الأمهات الإخوانيات إلى «مدارس إرهابية» ترعى التطرف في عقول أبنائهن وتغرس بذور الإرهاب في نفوسهن، ويحركهن في ذلك مشاعر كراهية الدولة، والرغبة في زعزعة استقرارها وأمنها. فبعد عزل «محمد مرسي»، ظهرت أمهات إخوانيات يُثنين على أبنائهن المشاركين في عمليات إرهابية من أبرزهن: والدة الإرهابي «عبدالرحمن خالد محمود» (المنفذ لعملية معهد الأورام) التي خلفت أكثر من 20 شهيدًا وقرابة 50 مصابًا، حيث كشفت وزارة الداخلية عن فيديو رصد لقاء بين الإرهابي «عبدالرحمن خالد محمود» ووالدته، وهي تشد من أزره لتنفيذ العملية الإرهابية. وكذلك قيام والدة الإرهابي «أحمد محمد الدجوي» بالثناء على دوره في عملية اغتيال النائب العام السابق المستشار «هشام بركات»، عبر مداخلة هاتفية مع إحدى القنوات الإخوانية. وهناك غيرهن من النماذج المختلفة التي باركت قيام أبنائهن بعمليات إرهابية وانتحارية.

مجمل القول ..

تلجأ التنظيمات الإرهابية للتعويل على المرأة عندما تمر بفترة انحسار وتراجع. وقد اتبعت جماعة الإخوان خلال الفترة الماضية أسلوب الاعتماد على النساء في تنفيذ المخططات الإخوانية الإرهابية داخل المجتمع المصري. ومن ثم، يجب الفصل بين مشاركة المرأة في العمل الإرهاب، والنظرة المجتمعية لها. بعبارة أخرى؛ يجب ألا تخضع رؤيتنا للمشهد النسائي الإرهابي للأعراف والتقاليد، بل ينظر إليها كمهدد لأمن الوطن وسلامة مقدراته. وكذلك عدم اختزال دور المرأة في التنظيمات الإرهابية في دور الضحية فقط، وذلك بتسليط الضوء على ممارسات العنف تجاهها، وإغفال دورها كفاعل إرهابي قرر الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية بكامل اختياره.

وفي ضوء التحديات الهيكلية التي تشهدها جماعة الإخوان، من المرجح أن تزيد جماعة الإخوان من اعتمادها على العنصر النسائي في الحشد ضد الدولة المصرية خلال الفترة المقبلة؛ وذلك بتأسيس عدد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، تقوم من خلالها بالتحريض على مؤسسات الدولة، والدعوة للحشد في الشوارع.

الإخوان ..
تحديات الحضور ومأزق الانحسار الداخلي

ماهر فرغلي
خبير في شئون الجماعات الإرهابية

إن ثمة تغيرات عميقة تشكلت في نوعية ودرجة الحضور الإخواني في المجتمع المصري، فضلًا عما يبدو من مستقبل غامض لها، بسبب جملة من التحديات انتهت إلى مرحلة أقل ما توصف به أنه إقصاء تام للجماعة بالداخل وضعف بائن لها بالخارج، ومن هنا تأتي أهمية القراءة لتلك التحديات من أجل استجلاء لمستقبلها في ظل انحسار للإسلام السياسي، ليس بمصر وحدها، لكن في كل المنطقة العربية.

لقد بنت جماعة الإخوان حساباتها خلال السنوات التي أعقبت عزلها عن الحكم على عدة أمور وهي: اعتمادها على تكتيكات الحشد العشوائي، وتكثيف عمليات التنظيمات الإرهابية ضد القوات المسلحة والشرطة، خاصة في نقاط الاشتعال في سيناء، فضلًا عن تفجير الانقسامات في مؤسسات الدولة خاصة البيروقراطية التي نجحت جماعة الإخوان في زرع عدد كبير من كوادرها بين صفوف قيادات الصف الثاني بها. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه التكتيكات في إطالة أمد الصراع، وعرقلة أي تقدم اقتصادي للدولة، والحفاظ على تماسك التنظيم، والحيلولة دون حدوث مراجعة لأخطاء القيادات، ومن ثم الدخول في عملية تفاوضية تُفضي بهم إلى العودة للمشهد من جديد عن طريق العمل على عدة محاور هي (السياسي – الدعوي الجماهيري – النوعي المسلح).

من الخلفية السابقة التي تنطلق منها الجماعة واجهت مجموعة من التحديات رغم الدعم اللوجستي من التنظيم الدولي، فمع الانتقال المفاجئ والسريع من العمل السياسي السري وشبه السري إلى العمل النوعي المسلح والعمل من خلال المهجر، وعقب الضربات

المتتالية التي تلقتها داخليًا، وظروف الحصار الخارجي، واختلاف السياق الدولي والإقليمي؛ أصبحت في معضلات تنظيمية كبيرة، تتنوع ما بعد 30 يونيو، حتى وصلت إلى ما يشبه الفشل التام خلال العامين الأخيرين.

التحديات داخل جماعة الإخوان

هناك نوعان من التحديات تواجههما جماعة الإخوان، هما التحديات الخارجية والداخلية، والأخيرة هي موضوعنا الذي سنتحدث عنه تفصيليًّا، وتعريفها أنها تلك التحديات الذاتية التي تتعلق بطبيعة الجماعة ذاتها وخصائصها وبنيتها وممارساتها، أي إنها نابعة من داخلها، وهي التي يمكن أن نجملها في الرؤية وعدم وجود صورة واضحة عن الواقع، وفشل برامجها التفصيلية وأدواتها التي يمكن من خلالها الانتقال إلى الواقع المرغوب، ومنها:

تحدي عدم القبول المجتمعي:

يُعتبر عدم القبول المجتمعي للجماعة هو أول التحديات وأصعبها، حيث كانت خلال السنوات الماضية تمتلك مجموعة من القدرات أهمها حشد الجماهير، إلا أنه ثبت أنها فقدت تلك القدرة تمامًا، بسبب انفصالها عن الشارع، وعدم قدرتها رغم إنفاقها الكثير على الدعاية والإعلام، على تحقيق اختراق واضح في مسألة الوعي الجماهيري.

لم تجد الجماعة في مواجهة عدم القبول المجتمعي سوى الكمون التنظيمي النَّشِط، أي الذي يسمح لها بعلاج أزماتها الداخلية، وتجديد الوجوه، والبدء في استراتيجية إعلامية جديدة، وهو ما بدأت به بالفعل في خطتها (إعادة التقييم والبناء) لكنها أيضًا حتى اللحظة فشلت لأسباب تتعلق بعام وجودها بالسلطة في الذهنية الشعبوية المصرية، وعمليات العنف الممنهج التي قامت بها مجموعاتها الإرهابية، وحالة الرفض التام لها.

ورغم إنكار الجماعة لنظامها الخاص وجناحها العسكري المتمثّل في حركة (حسم)، ورفضها أي حديث حول أن لها مجموعات نوعية تابعة لها، لم تقدر خلال الأعوام التي تلت عزلها من السلطة وحتى العامين الأخيرين التحول من استراتيجية الصدام الشامل مع النظام، إلى سياسة التعايش أو التكيّف الإيجابي، وكان هذا نابعًا من استمرار عدم القبول المجتمعي لفكرة التنظيم، وهو تحد كبير يضاف إلى تحديات أخرى.

انقسامات وانشقاقات داخل الجماعة:

ظلت جماعة الإخوان عقب 30 يونيو تنتقل من حالة التوافق السياسي والأيديولوجي إلى الصراع والشقاق والانقسام، وساهم عزلهم من السلطة في الثالث من يوليو 2013 في إيجاد اصطفافات إخوانية، إلا أنها زادت وضوحًا عقب الفشل في القدرة على حشد الجماهير، وإجبار الجماعة على توقيف عملياتها الإرهابية المسلحة، واستمرار ركود حالة الجماعة على المستوى المصري، والانهيارات المتتالية لعناصر الجماعة من القادة أو القواعد داخل السجون.

أصبحت الجماعة في ثلاثة محاور كل منها يدور حول النواة الواحدة وهي التنظيم، **الأول** هو التيار التقليدي، الذي يمثله الآن إبراهيم منير عقب سقوط محمود عزت، **والثاني** هو تيار القرضاويين، الذي يمثله عصام تليمة ومجموعة من الشباب، **والثالث** هو تيار الكماليين، نسبة إلى القيادي المقتول محمد كمال، وهو تيار أقرب إلى السلفية الجهادية.

وقد ظهرت هذه الاختلافات جلية في حديث رئيس مركز تكوين العلماء في موريتانيا، الشيخ محمد الحسن ولد الددو الشنقيطي، على شاشة قناة «الجزيرة» مؤخرًا، عن نقل صلاحيات محمود عزت إلى إبراهيم منير، وما أشار إليه من أن الجماعة تعيش مرحلة مفصلية، وإلى أن المراجعة الفكرية باتت ملزمة بالنسبة للقيادة واللوائح والأولويات، وبالنسبة لقضية الحكم والسياسة وقضية التجزئة الداخلية، والرابط بين الإخوان بالداخل والخارج، وإلى أن الوقت الحالي هو وقت المراجعة بالنسبة للإخوان في مصر والشام.

إن السياق العام للجماعة الآن بمصر أنها فشلت حتى الآن في لم الشمل، وإعادة التكوين والتموضع أو خلق صورة مغايرة جديدة، وكل ما تستهدفه هو الحفاظ على البقاء والوجود.

اتضح ما سبق حين أُعلن عن تولي إبراهيم منير محل محمود عزت المقبوض عليه، وكيف انتقدت قطاعات إخوانية ما جرى. والمسألة هنا أن ذلك جاء عقب هزائم التنظيم المتتالية، والمخاطر التي تعرض لها، بسبب رسوخ النظام المصري في موقعه، وإعادة إنتاج ظاهرة العودة إلى العمل السري والعنف من خلال أفراد الجماعة للانتقام، وانجرار البعض منهم للتعاون مع داعش والعمل المسلح، ثم اندماج بعض أنصار الجماعة من المجتمع بالتيارات السلفية مما أثر سلبًا على جماهيرية التنظيم، والغياب عن الشارع طيلة السنوات الماضية، وهو الأصعب الذي لا تستطيع أن تتحمله مطلقًا.

لقد حدثت طيلة العامين الأخيرين تفاعلات تنظيمية حادة داخل الجماعة، وصلت إلى انشقاقات وتصدعات، وانتقال مجموعات من شباب الجماعة الأكثر انفتاحًا على التيارات السياسية الأخرى، كما خرج المتشددون على الأقل تشددًا، وأدى ذلك إلى حدوث انشقاقات وتصدعات ومراجعات للتنظيم القديم.

وفي الآونة الأخيرة، اتسعت الفجوة الأيديولوجية ما بين الجماعة والتنظيمات الحليفة لها، وكانت تصريحات عاصم عبدالماجد المتتالية معبرة عن هذه الحالة، وسقطت المشتركات الاستراتيجية بين الإسلاميين ومعارضيهم من العلمانيين والقوميين والليبراليين واليساريين والأقباط، واتسعت الفجوة بينهم.

ولعل مصدر الفشل الرئيسي هو النزاع حول طريقة العمل والإدارة، والفشل في الحشد، والوسيلة الأنجح، وكيفية محاسبة القيادة على جرائمهم بالتنظيم، وسيطرة الجيل المحافظ على القيادة ومصادر القوة وهي التمويل، والفساد المالي والأخلاقي، وكيفية اندماج التنظيم ليقوم على الكفاءة والخبرات وليس ادعاء الطهر والنقاء والورع والقدسية، والغرق في جملة من الإشكالات، وهي السري والعلني، الدولة واللا دولة، وغيرها.

تحدي إعادة البناء والهيكلة:

القيادي عبدالله عزت رئيس الاتحادات الطلابية لجماعة الإخوان، وأحد أكبر القيادات الشبابية، كشف في أكثر من مقال عن كواليس ما يجري في أروقة جماعة الإخوان، منتقدًا ما يفعله الجيل القديم في مقال بعنوان (طلاب الإخوان في السودان: يسقط الكفيل)، وكان ما كتبه عزت قد أنار خبايا مُظلمة لهذا التنظيم، ومرحلة محاولات إعادة الهيكلة، التي تتم في بريطانيا الآن تحت عنوان (إعادة التقييم والبناء).

تبرأ الإخواني الهارب **عمرو دراج** من تنظيم الإخوان مصرحاً بأن "الأوضاع داخل الاخوان مرتبكة ومليئة بالأزمات".

صرح **عصام تليمة**: بفشل قيادات الجماعة، وصول الانشقاقات بداخلها الى حد خطير.

صرح **محي عيسى**: بأن "محمود عزت" الأمين العام السابق للجماعة ارتكب جرائم غير اخلاقية بداخلها، ويجب محاكمته.

الاتهامات المتبادلة بين قيادات جماعة الإخوان

كان أول قرارات إعادة البناء هو اعتبار أن المكتب الخارجي بقيادة أحمد عبدالرحمن، مسئول (بالتنسيق مع كل الجهات المعنية، سواء داخل أو خارج الإخوان) عن المهام الموكلة إليه والمعتمدة في خطته، وليس مسئولًا من الناحية التربوية أو المعيشية أو الإدارية عن الإخوان المصريين المتواجدين في الخارج، فهم تابعون لإشراف الرابطة الطلابية الإخوانية، وفي حالة نشوء مشكلات أو منازعات بين الأطراف في الخارج، يتم تشكيل لجنة تحقيق لإجراء المصالحة وفك الاشتباك مع الالتزام بالضوابط. وحال تقديم أحد أو بعض أعضاء اللجنة الإدارية ما سمي بالطعن موقعًا منه فهذا يعني أن مقدمي الطعن يفقدون عضويتهم في اللجنة الإدارية العليا، وعلى رئيس اللجنة والأعضاء الملتزمين بقرارات الشورى مواصلة أعمالهم مستعينين بأعضاء مجلس الشورى والمكاتب الإدارية للتواصل مع الأماكن غير الممثلة في اللجنة، وعلى المكاتب الإدارية عدم الاعتداد بأي قرارات إدارية إلا ما كان موقّعًا من رئيس اللجنة الإدارية».

لم تلقَ تلك القرارات بما فيها تولي إبراهيم مهام القائم بأعمال المرشد الرضا من الكثيرين، وصرح القيادي أحمد عبدالرحمن بأن حلول العقائد في أزمات السياسة تزيدها تعقيدًا وتعكس فكرًا تقليديًا سهلًا لا طائل من ورائه. واتضح الآن أن جيل القطبيين والقيادات التقليدية قد أعاد سيطرته على التنظيم، وأصبح البناء الجديد كالعادة التاريخية هو طرد قيادات واستبقاء آخرين يميلون لبقاء التنظيم أكثر من ميلهم لأي شيء آخر.

> **أن الجماعة مأزومة بالفعل، وتواجه تحديات داخلية عسيرة، تضاف إلى مثيلاتها من تحديات أخرى خارجية.**

تحدي الانزلاق لمستنقع السلفية الجهادية:

لقد انزلقت الجماعة إلى مستنقع السلفية الجهادية، وبلغت حدود دعمها اللوجستي والاجتماعي لهذه المجموعات مبلغًا عظيمًا جدًّا، واستفادت من وجود جيوب صغيرة من الإسلاميين المتطرفين الساخطين، وشكلتهم في استراتيجية للأعمال القتالية، وتصورت أن زعزعة استقرار البلاد لأطول فترة ممكنة قد يحوّل ميزان القوى لصالحها، إلا أنه لا يمكن أن تفصل جماعة عن تاريخها، كما لا يمكن أن تتحول فجأة من الأسفل إلى الفوق، فسيحصل الشرخ، وهذا ما جرى بالضبط. تسبب دعم الجماعة لمجموعات السلفية الجهادية في وجود شرخ إخواني عظيم مفاده التقارب الأيديولوجي والاستراتيجي، وانصراف الكثير من الشباب إلى تلك الجماعات.

تحدي الخطاب الإعلامي:

رغم أن إعلام الإخوان ممثلًا في قنواتهم الفضائية ساهم في الحفاظ على إظهار وجودهم الغائب علنيًّا في الشارع المصري، إلا أنه ساهم -في الوقت ذاته- في المساهمة في إضعاف الجماعة، حيث إن الكثيرين خلطوا بين إعلام الإخوان والرسالة والخطاب الذي اعتبروه أنه مضلل ويوجد به خلل كبير، وهو ما حد من تأثير هذه السياسة الإعلامية، وكان من أهم أوجه الخلل: التوحيد بين الفكر والدين وإلغاء المسافة بين الذات والموضوع، وتفسير الظواهر كلها بردّها إلى مبدأ أو علة أولى تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية، والاعتماد على سلطة السلف –أو التراث- وذلك بعد تحويل النصوص التراثية -وهي نصوص ثانوية- إلى أولية تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل عن النصوص الأصلية. بالإضافة إلى اليقين الذهني والحسم الفكري القطعي ورفض أي خلاف فكري.

المنشق عن الإخوان طارق البشبيشي في تصريح خاص اعتقد أن تأثير قنوات الإخوان تراجع إلى حد ما، وذلك بسبب مرور الوقت وفشل التنظيم في تحقيق أي هدف مما وعد، مما أضاف تحديًا جديدًا على الجماعة، التي تعتقد مؤخرًا أن إعلامها تسبب في تراجع الحلفاء المعارضين للنظام المصري، حيث يئسوا تمامًا من تحقيق أي هدف تبشرهم به الجماعة، وكان من أسباب تراجع زخم هذه القنوات -وفق قوله- قوة مؤسسات الدولة المصرية وامتلاكها لزمام المبادرة، مما تسبب في يأس كثير ممن راهنوا على شعاراتها التحريضية، وانكشاف المستور عن حجم التمويل والصراعات الداخلية.

مجمل القول ..

لقد حاولت الجماعة إعادة تقييم وبناء إعلامها من جديد في اجتماع بلندن، تحت هدف استراتيجي نصه «تماسك وبناء وتطوير الجماعة لتتمتع بالجاهزية والقدرة على التأثير الفعال في المجتمع»، وهو ما يصفه رجل إعلام التنظيم الدولي القوي، عزام التميمي، ناصحًا مسئولي وقواعد الإعلام التنظيمي بالعودة إلى صفوف الجماعة، للمساهمة في ترميم بيتها، ولمّ شعثها. ولكن حتى الآن لم تحقق الخطة أي نتائج ملموسة تذكر. إن الجماعة تعيش على وقع انقسامات وليست انشقاقات، وهي تشير بوضوح إلى أن الجماعة مأزومة بالفعل، وتواجه تحديات داخلية عسيرة، تضاف إلى مثيلاتها من تحديات أخرى خارجية، قد تعصف بها، أو تجعل مستقبلها محفوفًا بالمخاطر.

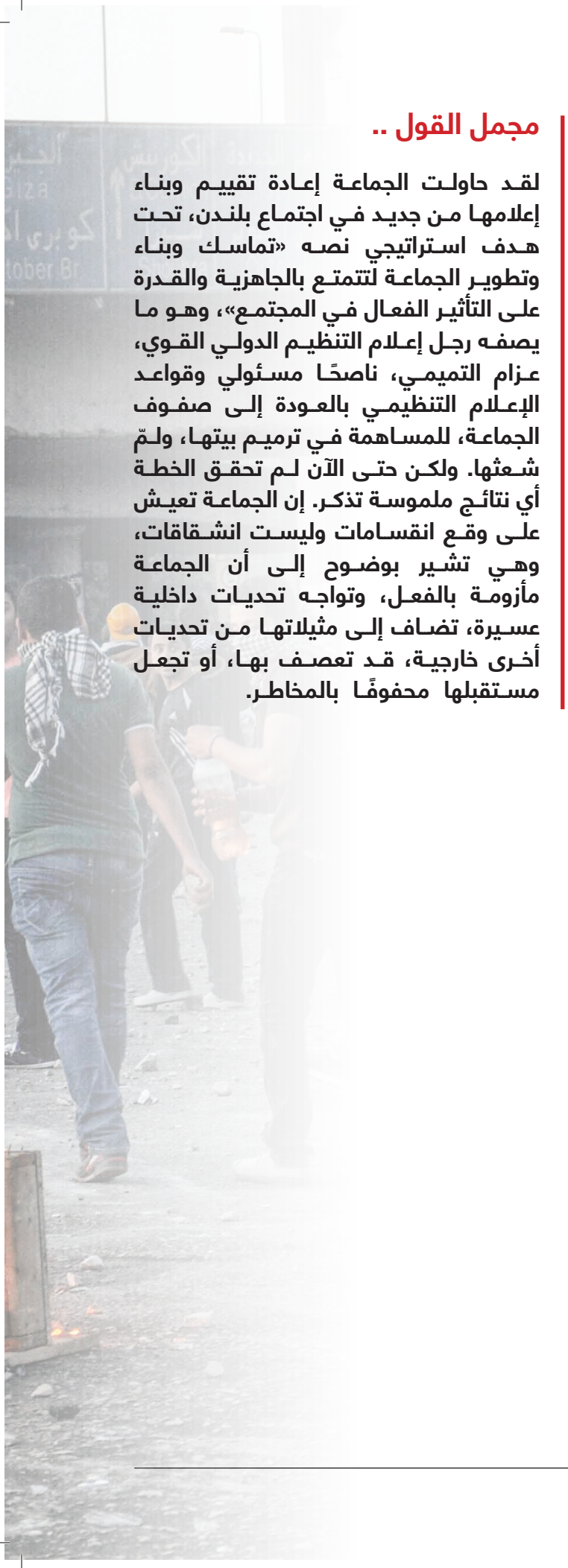

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2021

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 AL-Merghani St., Heliopolis, Cairo
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861
/ecsstudies